الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : علوم التسيير

الموضوع

مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

دراسة ميدانية بمؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB –بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالب:
- صلحاوي إلياس عبد الرحيم

الأستاذ المشرفة:
- بوسكار ربيعة

رقم التسجيل:	/2016.....
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2015-2016

المقدمة

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التحولات السياسية،الإجتماعية،وخاصة الإقتصادية التي شهدها خلال القرن الماضي فكانت لهذه التحولات آثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي و الإجتماعي للمنظمات المالية و المؤسسات الإقتصادية و الذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية التي شهدها في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر.

وفي ضوء ذلك ازدادت أهمية وجود مراجعة داخلية تسعى لتقديم الأداء الداخلي و توفير المعلومات ذات الثقة للمديرين في كافة المستويات بالإضافة إلى حماية الأصول المملوكة و التأكد من مدى إلتزام العاملين في تلك الوحدات بالسياسات و اللوائح و القوانين و التعليمات.

و تعد المراجعة الداخلية حديثة مقارنة بالمراجعة الخارجية و قد تم الحاجة إليها عند فصل الملكية عن التسيير و ظهور صعوبة في الرقابة على المؤسسات خاصة بعد ظهور الفضائح المالية في مؤسسات الأعمال ، فكبر حجم المؤسسة لا يعني التطور و الإزدهار ما لم يكن هناك تسيير عقلاني لها ، حيث تعمل كالإطار الإرشادي لمساعدة المؤسسة في تجميع المعلومات الضرورية لتقديم نضرة المتكاملة للادارة عن الواقع العملي من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهداف المؤسسة و من ثم تقديم التوصيات و الاقتراحات البناءة بهدف تحسين الأداء و ترشيد القرارات.

لهذا اعتبرت المراجعة الداخلية ذات مكانة أساسية في هيكل الرقابة الداخلية فالمراجع الداخلي تكمن مهمته الأساسية في تقييم فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلية وتقديم الاقتراحات من خلال اجتهادات يميزها مجال واسع للبحث والاستقصاء كما أن هدفه العمل على تحسين وتطوير المؤسسة.

كما تعتبر التقارير المعدة عن العمليات المالية، مدخلات لإدارة المؤسسة إذ تعمل على تحليلها و تحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية تستخدم في تقييم الأداء المالي والوقوف على مختلف الاختلالات وصولا إلى هدف تحسينه، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

من خلال ذلك و من أجل توضيح الموضوع و الخوض فيه بصفة اكثر تفصيلا نقوم بطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية و ما هو الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية من أجل تسهيل عملية المراجعة الداخلية المالية.

و من أجل تحليل الموضوع قمنا بتحليل الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالمراجعة الداخلية و ما هي خصائصها و كيف تنجح خلية المراجعة الداخلية في تحقيق اهدافها؟

- ماالمقصود بالرقابة الداخلية و علاقتها بالمراجعة الداخلية؟

- ما الهدف من المراجعة الداخلية المالية ومامدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي؟

فرضيات البحث:

ومحاولة منا على الاجابة على الأسئلة الفرعية و تقديم فكرة واضحة عن الموضوع قمنا بوضع الفرضيات التالية:

_ المراجعة الداخلية هي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية من خلال تحسين الأداء في المؤسسة.

_ تعمل المراجعة الداخلية على إكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة و ذلك من خلال تقييمه و دراسته.

_تقوم المراجعة الداخلية المالية بفحص نظام الرقابة الداخلية ومراجعة القوائم المالية لتأكد من الوضع المالي داخل المؤسسة.

_ تساعد المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما يعد تقييم هذا الأخير بمثابة تشخيص المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها المالية في المحيط الاقتصادي.

_ قيام المراجعة الداخلية بتقديم نصائح تصحيحية و إرشادات لمتخذي القرارات في المؤسسة.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف منها :

_ محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية المالية من خلال تبيان الدور الذي تؤديه في مجال تقييم الأداء المالي.

_ إظهار أهمية مراجعة القوائم المالية من طرف المراجع الداخلي للمساهمة في تقييم الأداء عن طريق تحليل النسب المالية والقوائم المالية كأساس لتقييم الأداء.

_ إبراز أهمية الرقابة الداخلية في مهمة المراجع الداخلي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع المختار في أن المراجعة الداخلية تعتبر كأداة ادارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها إذا حسن إسغلالها بحيث أنها تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل كشف نقائصه و إدراج مجموعة من التصحيحات الممكنة، كما تعمل على التأكد من تطبيق الاجراءات و اللوائح الموضوعة، و بالتالي فالمراجعة الداخلية تساهم في تحسين الأداء المالي والإستمرارية للمؤسسة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

قصد الإجابة على مشكلة البحث ومحاولة الإلمام بموضوعنا إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في ما يخص الإطار النظري للمراجعة الداخلية والأداء المالي، وفيما يخص بعض المفاهيم التي مست المتغيرين، أما فيما يخص الدراسة الميدانية تمت الاستعانة بمنهج الإستقراء و الإستنتاج و التحليل فيما يخص النتائج.

نموذج البحث:

سنقسم موضوعنا إلى ثلاثة فصول،حيث سنتناول في الفصل الأول كمدخل إلى المراجعة الداخلية المالية من خلال مفهومها وأهدافها وعلاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية،أما الفصل الثاني فسنتطرق إلى أهمية المراجعة الداخلية في تحسين تقييم الأداء المالي، وكذا إلى ماهية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال تبيان مفهومه أهميته و أهدافه و مؤشرات قياسه،أما الفصل الثالث فكان دراسة ميدانية لمؤسسة النسيج والتجهيز وحدة بسكرة.

الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات التي تناولت المراجعة الداخلية وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و من بين ما تمكنا من الوصول إليه ما يلي:

1-دراسة: شعباني لطفي،" المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة "،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

وكان ذلك بمعالجة الإشكالية، فيما تكمن فعالية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي؟

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج تتمثل بأن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي تقع من طرف الإدارة، من أجل العمل على ضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية،

كما يبين أن الهدف الأساسي للرقابة الداخلية يتمثل في ضمان صحة البيانات التي ستأخذ كأساس للحكم على مدى صحة الأداء من جهة وعلى النتائج التي ستظهرها القوائم المحاسبية، وكذا المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات من جهة أخرى، هذا خلصت دراسته إلى أن التطبيق الحسن لتقسيم العمل والمهام من الشروط الواجبة للوصول إلى نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية وكفاءة، وضرورة إعداد ووضع كتيب لوصف المهام والمسؤوليات تحت طلب كل عون وموظف لتفادي خلط في المسؤوليات، وإعطاء بعض التوصيات للمؤسسة.

2-دراسة: يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

لقد تمت الدراسة الميدانية للموضوع بحالة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية،

إذ عولجت هذه الدراسة تحت إشكالية، هل أن وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بالدور المنوط بها في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

كما كان الهدف الأساسي الذي تمحورت خلاله الدراسة ممثل في التعرف على الأهمية التي يحضا بها التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والإفصاح وتقييم أداء الإدارة، ودور ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، والتعرف على دور لتدقيق الداخلي في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، والتعرف على دور لتدقيق الداخلي في إدارة ودعم نظم إدارة المخاطر وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك التعرف على درجة الاستقلالية الممنوحة للتدقيق الداخلي وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في فلسطين، وعرض الاتجاهات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي وتتبع مدى إمكانية تطبيق ذلك في فلسطين، و المساهمة في تعريف المجتمع وبيئة الأعمال بالدور الحقيقي للتدقيق الداخلي وتغيير الصورة النمطية والسلبية عنه كمتصيد للأخطاء.

المبحث الأول : ماهية المراجعة.

المطلب الأول : نشأة و مفهوم المراجعة:

أولا– نشأة المراجعة : في البداية لم تكن هناك حاجة للمراجعة أو حتى أشخاص يقومون بهذه المهمة، فكان كل فرد قادر على أن يتفقد أعمالة بنفسه نظراً لقلة الصفقات وصغر العمليات التجارية التي كانت ، ونتيجة للتطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمختلف مراحل حياة البشرية ظهرت المراجعة وأخذت في التطور حتى وصلت إلى ما هي علية اليوم.وظهر هذا التطور من خلال المراحل التي مرت بها المراجعة حيث يمكن تقسيم تلك المراحل إلى خمس مراحل نستعرضها فيما يلي:

أولا:فترة ما قبل 1500 م: في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقصورة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلي وخصوصا العائلات المالكة.حيث كانت المراجعة غير معروفة،حيث كانت عنها بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل بهما نفس العمليات، وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك للتأكد من عدم وجود أي خطأ أو تلاعب بالعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة.وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخ هو الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر. وفي عهد الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المراجع في الساحات العامة،حول الإيرادات والمصروفات .

كما أن (الخليفة عمر بن الخطاب) رضي الله عنه قد جعل موسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها،علما أن التدقيق كان يشمل المراجعة التفصيلية،كان غرضها الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها.[1]

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وانقسام إيطاليا إلى دويلات صغيرة،ظهرت الحاجة لعملية المراجعة وخصوصاً بعد نمو المدن الايطالية والتي كانت تشتهر بالتجارة،مثل فلورنسا وجنوا وفينيسيا،حيث تم استخدام المراجعين لأول مرة في تدقيق العمليات المسجلة بالدفاتر والخاصة بالبضائع التي يجلبها التجار من وراء البحار على ظهور السفن التجارية،وفي سنة 1394 م استخدمت حكومة مدينة بيزا المراجعين في مراجعة الحسابات الحكومية،وكان الهدف أيضا إكتشاف التلاعب والغش بالدفاتر. وعموما في هذه الفترة من التاريخ كان الهدف من عملية المراجعة هو التأكد من أمانة القائمين على الشؤون المالية .وكانت عملية المراجعة تفصيلية مع عدم وجود أو معرفة نظم الرقابة الداخلية.

ثانيا:الفترة من1500م إلى 1850م: في هذه الفترة لم يكن هناك تغير يذكر في أهداف المراجعة يميزها عن الفترة التي سبقتها. ففي هذه الفترة كانت أهداف المراجعة لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير،كما أن عملية

[1]– هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**،الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2006 ،ص 17.

المراجعة كانت تفصيلية، غير أنه حدثت بعض التغيرات الأخرى وهي:

- انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة الحاجة الماسة للمراجعين؛

- تبني فكرة النظام المحاسبي بصورة بدائية وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

وكنتيجة لهذه التغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع ورغم ذلك استمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية.

ثالثا: الفترة من1850م إلى1905م: هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا،وخاصة في المملكة المتحدة،وذلك بعد انتشار الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور الشركات المساهمة الكبيرة، وتم في هذه الفترة الانفصال النهائي بين الملكية والإدارة،حيث أستلم المتخصصون الوظائف الإدارية في الشركات المساهمة. وظهرت بذلك حاجة المساهمين الملحة في المحافظة على أموالهم المستثمرة في تلك الشركات.وبناء على هذا كله أصبح الجو مهيأ للمراجعة كمهنة،أن تبرز،وتظهر إلى حيز الوجود وخاصة بعد اقتناع المساهمين بضرورة وجود طرف ثالث محايد تكون مهمته بيان مدى أمانة القائمين على أموالهم وممتلكاتهم.وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة1862 والذي نص من بين مواده على ضرورة مراجعة الشركات المساهمة من قبل مراجعي الحسابات،وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة التي يقومون بها، وبذلك عرفت لأول مرة المراجعة الاختبارية وذلك باستخدام العينات الحكمية،وأصبحت عملية المراجعة أقل تفصيلا.أما أهداف المراجعة حتى نهاية هذه الفترة كانت كالأتي:[1]

اكتشاف الغش والخطأ؛ اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية؛اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

رابعا: الفترة من1905م إلى 1960 م: في هذه الفترة وخاصة بعد سنة 1940 وبظهور الشركات الكبيرة،وتبني أنظمة الرقابة الداخلية والتي أصبح المراجع يعتمد عليها اعتماداً كليا في عملية المراجعة،حدث ثلاث تغيرات هامة في ممارسة مهنة المراجعة هي:[2]

1- التحول من مراجعة الحسابات مراجعة تفصيلية إلى المراجعة بالعينات كأساس لإبداء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية.

[1] ـ هادي التميمي ،مرجع سابق ،ص18 .

[2] ـ إبراهيم طه عبد الوهاب،**المراجعة النظرية والممارسة المهنية**،الطبعة الأولى،قسم المحاسبة كلية التجارة،جامعة المنصورة ، مصر، 2004 ،ص ص 12،11.

2- تطور في الاختبارات التي كان يقوم بها المراجع لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

3- إعتبار إكتشاف الغش والاحتيال هو أحد أهداف عملية المراجعة.

خامسا: الفترة من 1960 وحتى وقتنا الحاضر: خلال هذه الفترة وحتى نهاية الثمانينات تطورت المراجعة بشكل كبير نتيجة عدداً من الأحداث،من أهمها إنهيار العديد من المؤسسات،ففي الولايات المتحدة انهارت مؤسسات القروض والادخار وكان من أسبابها وجود غش وتلاعبات من قبل القائمين عليها، وكانت خسائرها تجاوزت عشرات الملايين من الدولارات،كذلك الانهيار غير المتوقع للعديد من المؤسسات والشركات في العالم في أكتوبر1987 م والمعروف بانهيار الأسواق المالية. تلك الأحداث وغيرها جددت التساؤلات عن دور المراجعين في اكتشاف الغش والتلاعبات، وخلال هذه الفترة صدرت عدداً من المعايير تطالب المراجعين بمسؤولية أكبر نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه، والتأكيد على أهمية نظام الرقابة الداخلية ودوره في منع الغش والتلاعب،وأن هناك مسؤولية أكبر على المراجعين في فحص نظام الرقابة الداخلية والتقريرعنه للجهات المعنية.

أما خلال فترة التسعينات فقد تأثرت مهنة المراجعة بعدد من الأحداث،فقد ظهر المزيد من حالات الفشل والانهيار في المؤسسات والشركات معظمها كان نتيجة الغش والتصرفات غير القانونية،كما حصلت تطورات هامة في مهنة المحاسبة والمراجعة وفي طبيعة مكاتب المراجعة القانونية،وفي أسلوب المراجعة وفي عملية وضع معايير المراجعة،كان السبب الكبير في تلك التغيرات يرجع إلى العديد من الأحداث والتغيرات البيئية حددها البعض في الأتي:[1]

1- انتشار مفهوم العولمة في الاقتصاد العالمي والحاجة إلى مكاتب مراجعة ضخمة تخدم عملائها حول العالم بكفاءة.

2- قضية التعقيدات المتزايدة في بيئة الأعمال وتزايد استخدام أنظمة الحاسب الآلي في المؤسسات.

3- أدى استمرار المنافسة في أعمال المراجعة إلى استخدام التكنولوجيا وإلى كثير من أساليب تحليل الأعمال المتقدمة في عملية المراجعة.

4- استمرار زيادة التكاليف التي تتحملها مكاتب المراجعة نتيجة لارتفاع مبالغ التأمين وزيادة الدعاوي القضائية المرفوعة ضدها.

5- زيادة التدخلات الحكومية في شؤون المهنة بفرض المزيد من المتطلبات أثناء عملية المراجعة.

[1] -عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2007 ، ص23 .

وخلاصة القول إن المراجعة في الوقت الحاضر أصبحت تقوم على العينات الإحصائية للعمليات المختلفة المختارة على أساس علمي وليس على أساس الحكم الشخصي للمراجع، وتعتمد اعتماداً كلياً على نظم الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالمؤسسة، وأصبح الهدف الأساسي للمراجعة هو إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة،أما إكتشاف الغش والتلاعب وغيرها فهو هدف ثانوي وليس أساسي.ومن ذلك يستنتج أن المراجع ليس مسؤولاً عن عدم اكتشاف أي تلاعب أو غش إذا ما أثبت عدم تقصيره في إتباع الإجراءات الضرورية للمراجعة في سبيل تحقيق معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها.

ثانيا – مفهوم المراجعة: إن تعاريف المراجعة تشترك في الأهداف التي تحققها و المجالات التي تعمل فيها و نذكر منها.

* **التعريف الأول:**عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية assocaition american accunting كما يلي: المراجعة هي عملية نظامية و منهجية systematic ، لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الإقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.[1]

* **التعريف الثاني:**المراجعة هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح و خسارة في تلك الفترة.[2]

* **التعريف الثالث:**المراجعة هي عبارة عن عملية منظمة لجمع و تقييم أدلة إثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات و أحداث إقتصادية بهدف توقير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة و تبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين .[3]

* **التعريف الرابع:**هي فحص إنتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة و الحكم على العمليات التي جرت و النظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات.[4]

* **التعريف الخامس:**وهي تعني معاودة النظر فيما قمت به من عمل أو فيما قام به غيرك من أعمال لتحديد مدى

[1]ـ السيد محمد سرايا، **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق**،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2002، ص 29.

[2]ـ محمد تهامي طواهر،مسعود صديقي،**المراجعة و تدقيق الحسابات**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2003 ،ص ص9 ،10.

[3]– أمين السيد أحمد لطفي،**المراجعة بين النظرية و التطبيق** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر،2006 ،ص 18.

[4]ـ محمد بوتين،**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر،2003 ، ص11.

صوابها،وقد كانت تتم هذه المراجعة في العصور القديمة عن طريق سماع أحد الأطراف لما دونه أخر من بيانات تتعلق في الغالب بأموال عامة وحكومية للتحقق من صحتها.[1]

و من خلال التعريفات نستخلص التعريف التالي :

* " المراجعة عملية نظامية تقوم بفحص أنتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية و إصدار تقريرعلى عملية المراجعة يدل على صحة و صدق المعلومات المقدمة و مدى مطابقتها مع الواقع و تبليغ النتائج للمستخدمين."

المطلب الثاني : أهمية وأهداف المراجعة.

إن تعدد الجهات الطالبة لخدمات المراجعة لدليل على أهميتها لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهمية المراجعة و أهدافها العامة و الميدانية.

أولا :أهمية المراجعة:

تعتبر المراجعة مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للبيانات و القوائم المالية في إتخاذ القرارات، و من المستفيدين من المراجعة نذكر:[2]

1- مسيرو المؤسسات:يتجه مسيرو المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن الأهداف المسطرة قد تم بلوغها و التحقق من أن نظام المتابعة و المراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة و صادقة و التي يمكن أن تأخذ كقاعدة لإتخاذ القرارات التسييرية.

2- المساهمون و ملاك المؤسسة : يتجه اهتمام المساهمون و الملاك إلى نتائج المراجعة و هذا للتأكد من:

* قدرة تسيير المسؤولين ؛

* الإستغلال الجيد و الأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة ؛

* الكشف عن الأخطاء و الغش و منع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها .

3- الدائنون أو الموردون: إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في التعاملات و التي تتم بين المؤسسة و متعامليها

[1]- حامد طلب،محمدابوهيبة،**أصول المراجعة** ،دار زمزم، الأردن ،2011، ص12.

[2]- شعباني لطفي ،**المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،فرع إدارة الأعمال،جامعة الجزائر، 2004/2003 ،ص22.

و دائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية و المركز المالي ، كما أن درجة السيولة و الربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم ،و بالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية أو اتجاههما.

4- الغير :

* المستثمرون : تلعب المراجعة دور بالنسبة للمستثمرين ، فهي تتقدم كضمان أساسي لطلب القروض و التحرك في حالات العسر المالي أو قرار الافلاس أوفي حالة استثمارات إضافية .

* الهيئات الحكومية : تؤسس هيئات الدولة سياستها المتعلقة بالتخطيط ، المراقبة، الضريبة على قاعدة التقرير المعد من طرف المراجع و كذا لحماية المؤسسات و خاصة العمومية منها بتوفير نظام رقابة داخلية سليم.[1]

* إدارة الضرائب: إن احترام النصوص التشريعية، و القانونية و كذا المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة تسمح بتحقيق خاصية المصداقية و الثقة في الحسابات أمام إدارة الجباية و كذا لتحديد الوعاء الضريبي و إعطاء المصداقية للتصريح الضريبي.

ثانيا: أهداف المراجعة:

لقد صاحب تطور المراجعة تطور في أهدافها، كما أن عملية المراجعة تسعى إلى[2] :

- تطبيق إجراءات وتعليمات المؤسسة ؛

- حماية ووقاية تراث(ممتلكات) المؤسسة .

و قد ظهرت أهداف حديثة للمراجعة نظرا لتطور المراجعة في حد ذاتها نذكر منها:

- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة ؛

- التأكد من صحة الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية ؛

- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات المالية والإجراءات الخاصة بها ؛

- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ؛

[1] - خلاصي رضا،**المراجعة الجبائية تقديمها منهجيتها مع دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة تنشط في قطاع البناء**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2002/2001،ص12.

[2]- Redha khélassi**, l'audit interne et audit opérationnel**, édition houma, Alger, 2005, p 24.

– الحفاض على إستمرارية المؤسسة.

وهذه الأهداف تستخدم كحلقة وصل بين معايير المراجعة وإجراءاتها، ولا بد من تطبيق بعض الأهداف أو كلها عند تدقيق أرصدة القوائم المالية، ففحص السجلات والتقارير ينتج للمراجع الداخلي مقدرة على الحكم على الموضوع[1] .

كما يجب التأكد من تحقيق أهداف المراجعة عند مراجعة حسابات القوائم المالية والمتمثلة في:

– شرعية و صحة العمليات المالية ؛

– الملكية(الحقوق، الالتزامات) و استغلال الفترة المالية ؛

– التقييم و الوجود و كذا عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح).

و تهدف مراجعة القوائم المالية إلى تمكين المراجع من إبداء رأيه عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كل جوانبها الهامة طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.[2]

والجدول التالي يبين تطور أهداف المراجعة ومدى الفحص وتطور أهمية الرقابة الداخلية:

[1]ـ أمين السيد أحمد لطفي،**التطورات الحديثة في المراجعة** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007،ص 39.

[2]ـ أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية و التطبيق**،لدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006، ص 31.

الجدول رقم(01) تطور أهداف المراجعة ومدى الفحص وتطور أهمية الرقابة الداخلية

الفترة	الهدف من المراجعة	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب و الاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الإعتراف بها.
1500إلى 1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس .	بالتفصيل.	عدم الإعتراف بها.
1850الى 1905	اكتشاف التلاعب و الاختلاس- اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الاختبارات و لكن الأساس هو المراجعة التفصيلية.	عدم الإعتراف بها.
1905إلى 1933	-تحديد مدى سلامة و صحة تقرير المركز المالي. -اكتشاف الأخطاء و التلاعب	بالتفصيل و مراجعة اختبارية.	إعتراف سطحي.
1933إلى 1940	تحديد مدى سلامة و صحة تقرير المركز المالي. -اكتشاف الأخطاء و التلاعب	مراجعة اختبارية.	بداية الاهتمام بها .
1940إلى 1960	-تحديد مدى سلامة و صحة تقرير المركز المالي.	مراجعة اختبارية.	اهتمام و تركيز قوي.

المصدر : الصبان محمد سمير،**نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية: الإسكندرية، 2003، ص500.

و في الوقت الراهن أصبح الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية، وتمثيلها للمركز المالي، فحين أن اكتشاف الأخطاء و التلاعب لم يعد الهدف الأساسي لعملية المراجعة بل يأتي كنتيجة طبيعية لقيام المراجع لمهمته على أحسن وجه.

المطلب الثالث: معايير المراجعة و إجراءاتها.

أولا : معايير المراجعة. تعرف معايير المراجعة بأنها" المقاييس التي يستطيع المراجع في ضوئها أن يقيم العمل الذي قام به،وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي ألتزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والمراجعة،وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة".[1]

[1]ـ بو سماحة محمد ، **معايير المراجعة وتطبيقاتها في الجزائر**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2002/2001،ص38.

فالمعايير هي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، وهي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها .وفيما يلي توضيح لتلك المعايير:

شكل رقم(1) معايير المراجعة المتعارف عليها

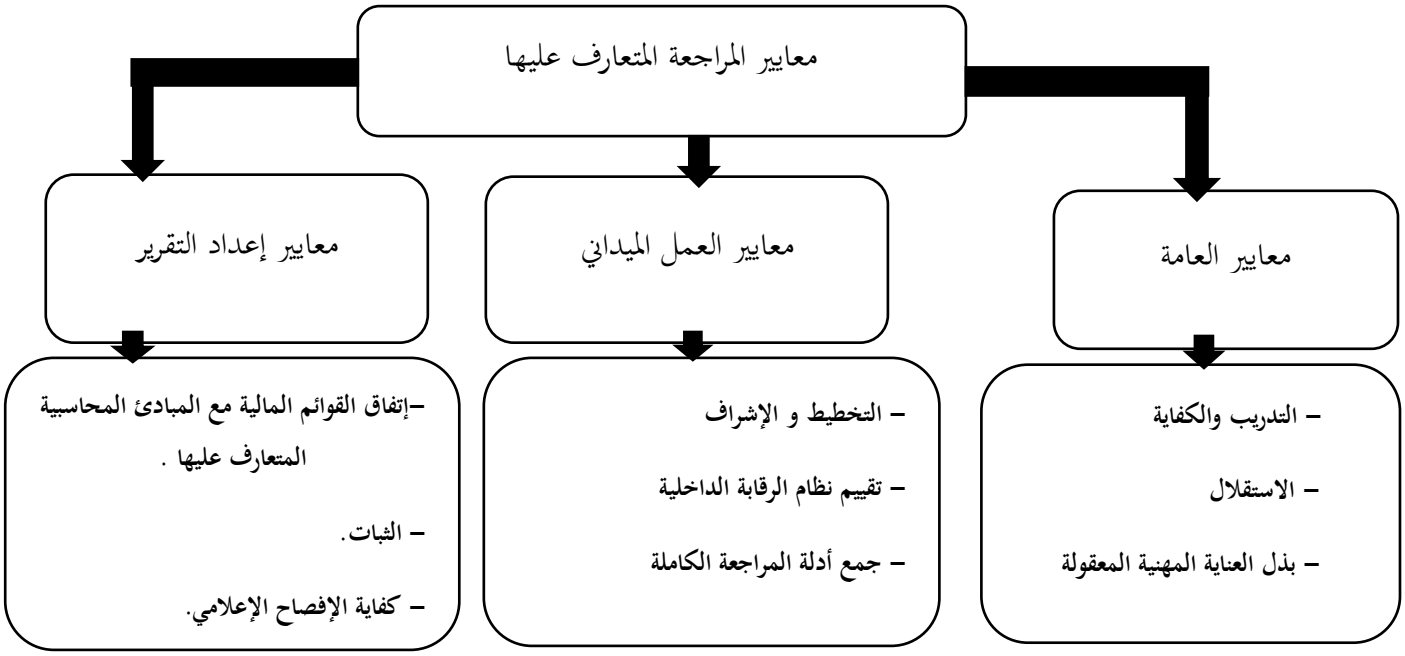

المصدر:الفين أريتر، جيمس لوبك، **المراجعة –مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض،السعودية،2002 ،ص42.

1– معاييرالعامة : وتتعلق هذه المعايير بشخصية وكفاءة المراجع والموضحة فيما يلي:

أ– التدريب والكفاية: يعتمد مستخدموا القوائم المالية على المراجع باعتباره خبيراً مهنياً لديه الخبرة والدراية والتعليم، وتعليم المراجع يجب ألا يقتصر على العلوم المحاسبية أو التجارية فقط، وإنما يجب أن يمتد ليشمل الحصول على قسط كبير من التعليم العام والثقافة الواسعة، والمراجع الناجح يعمل بصفة دائمة على تحديث معلوماته وخبراته بأحدث التطورات في محيط مهنته، حتى يستطيع الحكم بموضوعية على البيانات المقدمة من إدارة المؤسسة وإبداء رأيه الفني المحايد.

ب– الاستقلال: يجب أن يتوفر في المراجع أو المراجعين خلال كافة مراحل عمل المراجعة الاستقلال، والذي يعرف بأنه "القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية" فهذا الاستقلال يمثل حجر الأساس أو الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة، ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المراجعة (كمنتج مادي وأساسي للمراجعة) إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير

متحيز عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له اجتماعياً أو اقتصادياً إذا كان المراجع غير مستقلاً عن عمله.[1]

ج- بذل العناية المهنية المعقولة: إن هذا المعيار يشترط على المراجع بأن يبذل العناية والمهارة المهنية المعقولة عند أداء عمله، فإذا كان المراجع لا يتمتع بالمهارات اللازمة، ولا يمارس عملة بدرجة العناية المعقولة، فإنه يكون قد خالف آداب المهنة وأخلاقياتها،كما يعتبر مخلاً بواجباته القانونية، وبذل العناية المهنية المعقولة يشمل جوانب مثل [2]:اكتمال أوراق العمل؛ كفاية أدلة المراجعة؛ وملائمة تقرير المراجعة .كما يجب أن يتجنب المراجع كمهني الإهمال،ولكن لا يتوقع منه أن يصل للحكم المثالي في كافة الحالات.

2-معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع الحسابات غير كاف لكي يقوم بمهمته على أحسن وجه، وإعطاء رأيه الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، فهناك أيضاً معايير العمل الميداني المتعلقة بتنفيذ مهمة المراجعة

يجب على المراجع أن يكون ملماً بها، وأن يلتزم بها أثناء تنفيذه للمهمة، وذلك حتى يستطيع تقديم عمله بالجودة المطلوبة وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير والمحددة في الشكل السابق.

فيما يلي شرح لتلك المعايير:

أ- التخطيط والإشراف: يتضمن تخطيط عملية المراجعة الإستراتيجية بمعنى الرؤية والخطة التي سيتبعها المراجع عند قيامة بأعمال المراجعة .ويجب على المراجع في نهاية هذه الخطوة أن يقوم بإعداد برنامج المراجعة مستفيداً في ذلك بالمعلومات التي حصل عليها خلال فترة التخطيط، ومع مراعاة إمكانية تعديل بعض الإجراءات التي يتضمنها برنامج المراجعة عند الحصول على معلومات إضافية تستوجب التعديل .ولكي يتمكن المراجع من التخطيط السليم والفعال لعمله، فإن علية أن يفهم طبيعة العمل وتنظيمه وطرقه، لأن هذا يمكّنه من تقدير الأثر المحتمل للأحداث والعمليات على القوائم المالية.[3]

أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص والمراجعة، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أم لا.

ويعد وجود الإشراف الملائم أمراً ضرورياً في المراجعة، حيث أن العديد من أنشطة العمل الميداني يتم تنفيذها بواسطة مساعدين خبراتهم العملية محدودة.

ب- تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية لدى العميل من أهم المفاهيم والجوانب التي تركز عليها

---

[1]- منصور حامد محمود وآخرون، **أساسيات المراجعة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1993 ،ص45 .

[2]- أمين السيدأحمد لطفي، مرجع سابق ، ص46.

[3]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المراجعة والتفتيش**، ترجمة محمد تيسير الرجبي،منشورات لمجمع عمان، الأردن، 1992 ،ص61.

عملية المراجعة، وذلك لما يوفره من بيانات ومعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، بل إن إجراءات الرقابة الداخلية هي أساس كل مهمة مراجعة، فمن خلالها يتضح مدى مصداقية نظام المعلومات في المؤسسة[1] .من هنا جاءت أهمية هذا المعيار المتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يستوجب على المراجع أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المتبع لدى العميل قبل قيامه بإجراءات المراجعة والفحص للحسابات.

وتتمثل أهمية هذه الخطوة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية، فإذا اقتنع المراجع بأن نظام الرقابة الداخلية لدى العميل ممتاز ويمكن الاعتماد عليه، فإنه سيقوم بتخفيض حجم العينة التي سيقوم بفحصها، وكذلك تخفيض كمية الأدلة التي يجب عليه جمعها بالمقارنة بحالة عدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية.

ج- جمع أدلة المراجعة الكافية: أثناء عملية المراجعة يصل المراجع إلى نقطة يكون قد حصل عندها على قدر كاف من أدلة الإثبات تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية .والذي يحدد هذه النقطة هو التقدير المهني للمراجع آخذاً في اعتباره الظروف المحيطة بعملية المراجعة. إذاً فأدلة المراجعة الكافية طبقاً لهذا المعيار هي التي تمثل أساساً معقولاً للمراجع لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية.[2]

ويمثل دليل المراجعة أحد الأسس الهامة لعملية المراجعة، كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول.

وملائم، أي أن أدلة المراجعة توفر الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية.

ويتم الحصول على أدلة المراجعة عن طريق الفحص المستندي، والمراجعة الحسابية، والملاحظات، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة والانتقادات.

3- معايير إعداد التقرير:

إن تقرير المراجعة يعتبر الخلاصة النهائية لعملية المراجعة، فهو يحتوي على المعلومات المبلغة من المراجع لمعظم مستخدمي القوائم المالية، ولذلك فإنه يجب أن يحتوي على كافة المعلومات اللازمة بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً، وتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة، والمحددة في الشكل السابق، وفيما يلي شرح لتلك المعايير:

[1] ـ سميرة بلخيضر، **المراجعة في قطاع البنوك**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 /2002 ، ص28.

[2] ـ توماس وليام وأخرون،**المراجعة بين التنظيرو تطبيق**،دار المريخ،السعودية،1989، ص51.

وبطبيعة الحال إذا لم تتوفر لمراجع الحسابات المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه هذا، فيجب علية أن يشير إلى ذلك صراحة ويبدي تحفظات معينة في تقريره.

أ- والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً تعرف بأنهاإطار عام يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية، وإعداد القوائم المالية، وهي تعميمات ومرشدات توجيهية عامه، تتصف بالشمول والملائمة، كما أنها قابلة للاستخدام.[1]

ووفقاً لهذا المعيار فإنه يمكن تصنيف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المتعلقة بإعداد تقرير مراجع الحسابات إلى:

- المبادئ المتعلقة بالملاحظة وتشمل الأتي:

* مبدأ الاستمرارية.*مبدأ الدورة المحاسبية.* مبدأ استقلال الدورات.*مبدأ الوحدة المحاسبية. *مبدأ الصدق.

- المبادئ المتعلقة بالقياس وتشمل الأتي:

* مبدأ ثبات وحدة النقد.*مبدأ وحدة القياس.*مبدأ التكلفة التاريخية. *مبدأ الحيطة والحذر.

- مبادئ محاسبية أخرى وتشمل الأتي:

* مبدأ ثبات الطرق المحاسبية.* مبدأ صراحة البراهين.*مبدأ الأهمية النسبية.* مبدأ الإفصاح. *مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

ب- الثبات: إن الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى ضروري للتأكيد على أن التغيرات في القوائم المالية من فترة لأخرى قد نشأت نتيجة أنشطة المشروع المختلفة، ولم تنشأ من تغير المبادئ المحاسبية.

ويهدف معيار الثبات إلى:[2]

* التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية.

* لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات، فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير المراجعة.

وتتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة بما يلي:[3]

- التغيرات المحاسبية.- وجود خطأ في القوائم المالية السابقة.- التغير في تبويب القوائم المالية ؛

- وجود عمليات أو أحداث تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تمت المحاسبة عنها في القوائم المالية التي سبق إصدارها

[1] ـ حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة** ،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007،ص5 .

[2] ـ توماس وليام، مرجع سابق، ص55.

[3] ـ وليد زكريا صيام، **أثر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية على تقرير مدقق الحسابات**، مجلة المدقق، العدد(43)، 2000 ، ص3.

ج- كفاية الإفصاح الإعلامي: يقصد بكفاية الإفصاح الإعلامي بأن التفسير المتوفر في البيانات المالية يكون بشكل كافي، وأنة القادر على عكس قراءة واضحة وصحيحة ودقيقة لمحتويات البيانات المالية من كافة الأطراف التي لها مصلحة من هذه البيانات، وتلك التي ستتعامل مع هذه البيانات خلال السنوات القادمة.[1]

فالقوائم المالية تقدم معلومات إلى مستخدميها تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية، ولذا يتعين أن تكون هذه المعلومات كاملة، ومناسبة للقرار، وواضحة يسهل فهمها .فإذا تبين للمراجع أن هذه القوائم لا تفصح عن المعلومات الضرورية، فيجب علية أن يذكر ذلك في تقريره، وأن يقيد رأيه .ومفهوم كفاية الإفصاح لا يشتمل فقط على نوع المعلومات التي تقدم، وإنما يشتمل أيضاً على كيفية تقديمها .ويمكن تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية من خلال ثلاثة مقاييس، كما حددتها الفقرة رقم14من معيار المراجعة الدولي رقم23 وهي:[2] *الإفصاح عن الظروف الأساسية التي تثير الشك في قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط في المستقبل القريب.

* أن يكون الإفصاح صريحاً في التنبيه إلى احتمال عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق قيم أصولها، والوفاء بالتزاماتها من خلال أعمالها العادية.

*الإشارة إلى أن القوائم المالية لا تتضمن أية تسويات قد تكون ضرورية في حالة ما إذا كانت المؤسسة غير قادرة على الاستمرار في النشاط، والتي تتعلق بقيم وتبويب كل من الأصول والالتزامات.

د- إبداء الرأي في القوائم المالية: نص هذا المعيار والذي يعد الرابع من معايير إعداد التقرير على ما يلي:

"يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو على رأيه عن بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي، وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي في القوائم المالية، يجب أن يذكر بالتقرير الأسباب وراء ذلك، وعندما يقترن إسم المراجع بالقوائم المالية المرفقة بالتقرير يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المراجع وإلى درجة مسؤوليته ."[3] فالمراجع يصدر في العادة تقريراً خالياً من التحفظات بشأن عدالة القوائم المالية، وفي بعض الأحيان قد يصدر تقريراً سالباً يذكر فيه أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة كلاً من المركز المالي ونتائج الأعمال، وفي أحيان أخرى قد يتحفظ المراجع في تقريره، فإذا كانت هذه التحفظات من الجسامة نتيجة لوضع قيود على نطاق عملية المراجعة أو نتيجة لأحداث غير مؤكدة، فإن المراجع قد يمتنع عن إبداء رأيه.

[1] ـ محمد البشير، **الإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية**، مجلة المدقق، العدد(51)،2002 ، ص13.

[2] ـ جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر،2003/2002 ،ص1 .

[3] ـ ألفين أريتر، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص41 .

المبحث الثاني : المراجعة الداخلية المالية.

المطلب الاول: ماهية المراجعة الداخلية المالية.

أولا : مفهوم وتطور المراجعة الداخلية:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة حديثة نسبيا، حيث يرجع ظهورها كفكرة إلى الأزمة العالمية لسنة 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت ترتبط المراجعة الداخلية بالأشخاص الذين يعملون داخل المؤسسة، فالشخص الذي يقوم بتلك المراجعة هو موظف داخل المؤسسة هدفه خدمة الإدارة و مراجعة العمليات المالية وحماية أصولها.

وقد ظهرت المراجعة الداخلية للتخفيف من أعباء خدمات مكاتب المراجعة الخارجية، وهكذا ظهر المراجعون الداخليين الذي يقومون بأعمال المراجعة وهم تابعون للمؤسسة، والذين يمثلون الأيادي المساعدة أو المعالجة للمراجعين الخارجين، والذين يسمحون بتحقيق الهدف الرئيسي وهو التخفيف من أعباء المؤسسة، وهنا تكون مفهوم المراجعة الداخلية وليس الوظيفة[1] .وفي وقتنا الراهن أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية، فقد ابتدأت بنطاق ومجال ضيق على مراجعة القيود والسجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية.[2]

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى فروع الرقابة الداخلية، وتتمتع باحترام وثقة كل إدارات المؤسسة لما تقدمه من فحص شامل وتقيم موضوعي للأنشطة وقد ساعدت العوامل التالية على تطورها:

- الحاجة إلى وسائل لإكتشاف الأخطاء والغش ؛

- ظهور المؤسسات ذات الفروع المنتشرة جغرافيا ؛

و تماشيا مع التطورات والاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية سواء من حيث مجالها أو القائمين عليه حيث أصبحت كنشاط مستقلة داخل المؤسسة.[3]

هناك العديد من المفاهيم حول المراجعة الداخلية، فقد عرفها مجمع المراجعين الداخلين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها وظيفة يؤديها موظفين داخل المشروع، وتتناول الفحص الانتقائي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط

[1] - Renard jacques**, théorie et pratique de l'audit interne**, édition organisation, paris, 3 édition, 2000, p 28.

[2] ـ العمرات أحمد صالح،**المراجعة الداخلية الإطار النظري و المحتوى السلوكي**،دار النشر، عمان،الأردن، 1990، ص12.

[3] ـ ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**،الدار الجامعية،مصر، 2006، ص 26.

والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية و التحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة والمعلومات سليمة ودقيقة وكافية.[1]

كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها *"المراجعة الداخلية هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى."[2]

ثانيا : تعريف المراجعة الداخلية المالية:

هناك العديد من المفاهيم حول المراجعة الداخلية المالية نذكر منها:

* **التعريف الأول:** " المراجعة الداخلية المالية تعني الفحص النقدي للمعلومات المحاسبية، وتقديم تقرير حول صراحة المعلومات وحقيقتها من طرف المراجع الداخلي المالي."[3]

* **التعريف الثاني:** المراجعة الداخلية هي عبارة عن" عملية منهجية للحصول والتقييم بموضوعية عن أدلة إثبات تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات إقتصادية و من درجة التطابق بين تلك التأكيدات و المعايير المقررة وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين."[4]

وحسب هذا التعريف تتضمن المراجعة الداخلية المالية:

* فحص الدفاتر و السجلات والمستندات ؛

* توصيل المعلومات التي يحصل عليها المراجع الداخلي المالي من خلال عملية المراجعة إلى الأطراف المعنية عن طريق تقريره النهائي و المتمثلة في الإدارة العليا .

من المفاهيم السابقة نستنتج أن المراجعة الداخلية المالية هي عملية يقوم بها شخص مؤهل في المؤسسة لغرض الفحص النقدي للمعلومات المحاسبية،ومدى إمكانية تقديم النصائح و الإرشادات حول صدق و تمثيل الحسابات للوضعية المالية

[1] ـ محمد السيد سرايا،**أصول وقواعد المراجعة و التدقيق الشامل**،الإطار النظري المعايير و القواعد،مشاكل التطبيق العملي،المكتبة الجامعية الحديثة،مصر، 2007،ص 126.

[2] ـ جمعة أحمد حلمي،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**،دار الصفاء،عمان،الأردن،2000،ص 6.

[3] ـ عبد الفتاح محمد الصحن ،محمد السيد سرايا ،مرجع سابق،ص 9 .

[4] – أمين السيد أحمد لطفي،**المراجعة الإدارية وتقييم الأداء**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2011/2010،ص27.

للمؤسسة إلى الإدارة العليا وكذلك تقوم بالتأكد من معايير الرقابة الداخلية،وتعبر عن إجراءات تصرف المؤسسة لضمان تحكم جيد في التسيير المالي.

المطلب الثاني :أهداف المراجعة الداخلية المالية:

هناك أهداف يسعى المراجع لتحقيقيها عند مراجعته أرصدة القوائم المالية، و التي تشمل العناصرالآتية:

أ)عرض القوائم المالية بصدق وعدالة(الإفصاح): يتعلق الإفصاح بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تجميعها أو فصلها أو الإفصاح عنها على نحو ملائم، وأن إلتزامات الإدارة تم تبويبها على أنها التزامات طويلة المدى رغم أن موعد استحقاقها بعد سنة.[1]

ولتحقيق هذا الهدف ينبغي على المراجع الداخلي التأكد من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،فعليه أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية.[2]

فإن الإفصاح يشمل ما جاء في القوائم المالية أو ما ألحق بها من مرفقات وملاحظات ويجب على عارض القوائم المالية أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية.ويعتبر هذا الهدف من أهداف المراجعة الداخلية المالية من الأهداف البالغة الأهمية باعتباره الهدف الرئيسي للقيام بمهمة المراجعة الداخلية المالية، أي الإفصاح عن مدى صدق وصحة المعلومات المحاسبية و الوثائق المالية الموجودة والمنبثقة من المؤسسة ومدى موافقتها مع المعايير المهنية وتماشيا مع المبادئ المحاسبية.

ب)شرعية وصحة المعلومات المالية(الشمولية): تعني الشمولية أن كافة العمليات والحسابات التي يجب أن يتم إدراجها في القوائم المالية قد تم إدراجها فعلا فلا يجب إغفال أي عنصر من عناصر القوائم المالية.[3]

كما يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات المالية من المراجع الداخلي ضرورة التحقق من كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة،حيث تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد المؤسسة والتزاماتها خلال هذه الفترة، والتحقق من صحة شرعية وصحة العمليات يتضمن هدفين فرعيين:

[1] ـ لفين أرنيز،جيمس لوبك ،مرجع سابق،ص30.

[2] ـ لطفي أمين السيد،مرجع سابق،ص31.

[3] ـ لفين أرنيز ،جيمس لوبك ، مرجع سابق ، ص 23.

* الهدف الأول :يتمثل في التحقق من أن هذه العمليات مؤيدة ومدعمة بنظام جيد لنظام الرقابة الداخلية.

* الهدف الثاني :يتطلب من المراجع الداخلي التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وأن مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وأرصدة الحسابات الناتجة عن العمليات المالية.

ج) الملكية: يقوم المراجع في بداية عملية المراجعة بالتأكيد من أن العناصر التي تنص عليها الميزانية تخص المؤسسة التي هو يعمل فيها كمراجع.

فالمراجعة هنا تعمل على تأكيد صدق وحقيقته المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لديها.

ويجب على المراجع فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوبة،وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، وهنا المراجع يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، و بما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب على المراجع أن يتحقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر.

د) استقلالية الفترة المالية: تتمثل إستقلالية الفترة المالية في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، فالمراجع يقوم هنا بالتحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، ويتأكد أيضا من أن العمليات المالية الخاصة بالفترة اللاحقة لم يتم تسجيلها ضمن نشاط الفترة موضوع المراجعة.

هـ) التقييم والتخصيص: تهدف المراجعة من خلال هذا الهدف إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبة المعمول بها كطرق إهتلاك الاستثمارات،أو إطفاء المصاريف الإعدادية،و تقييم المخزونات،ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية ومراعاة انسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

إن الالتزام بهذا الهدف يؤدي إلى:[1]

* التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش ؛

* الالتزام بالمبادئ المحاسبية ؛

[1]ـ طواهر التهامي محمد، صديقي مسعود، مرجع سابق، ص17.

* ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى .

و) الوجود: يعمل المراجع على التأكد من وجود جميع العناصر الواردة في جهة الأصول والخصوم لميزانية المؤسسة، والتحقق من أن العمليات المسجلة في القوائم المالية قد حدثت فعلا خلال الفترة المحاسبية.[1]

و يهدف المراجع الداخلي من خلال قيامه بعملية مراجعة العمليات المالية إلى التحقق من أن التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة و تقديم النصح حول ذلك.

و يسعى المراجع داخل المؤسسة التي يعمل فيها من التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا عن طريق الجرد الفعلي.

المطلب الثالث: تنفيذ عملية المراجعة الداخلية.

إن معايير أداء المراجعة الداخلية توضح أن تنفيذ أعمال ومهام المراجعة الداخلية ينبغي أن تعتمد على مجموعة من الخطوات الهامة ، والتي تتمثل في ثلاث خطوات رئيسية هي:[2]

أولا: التحضير لمهمة المراجعة الداخلية:

يتطلب الأمر من المراجع الداخلي قبل البدء بالتنفيذ لأعمال المراجعة، أن يقوم أولاً بالتحضير الجيد لهذه المهمة، من أجل تحديد أولويات مهمة المراجعة، بالتوافق مع أهداف المؤسسة.

وتتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين هما مرحلة الأمر بالمهمة ومرحلة الدراسة والتخطيط، نوضحهما كما يلي:

1- الأمر بالمهمة: الأمر بالمهمة هو عبارة عن التفويض الذي يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمراجعين الداخليين، والذي يعلم المسئولين المعنيين بقيام المراجعين الداخليين بمهمة المراجعة.

والأمر بالمهمة يتمثل في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريباً، أوقد يكون على شكل أمر شفهي،كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات المراجعة الداخلية يمكن أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة، على سبيل المثال قد يطلب مدير

[1]- لفين أرنيز ،جيمس لوبك ، مرجع سابق ، ص 23.

[2]- عيادي محمد لمين،**مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر،2008/2007 ،ص113.

إدارة معينة مراجعة إدارته لسبب ما، وفي هذه الحالة يستحسن أن يكون الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولو كتوقيع ثاني، ذلك لإعطاء صلاحيات أكثر للمراجعة الداخلية، واستقبال أحسن وتسهيلات عند القيام بعملهم.[1]

2- الدراسة والتخطيط: إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة جداً لإنجاح مهمة المراجعة الداخلية، حيث يجب على المراجعين الداخليين وضع خطة المراجعة المبنية على المخاطر، لتحديد أوليات مهمة المراجعة،بما يتلائم والأهداف المسطرة، ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الأتي:

أ-الإطلاع والفهم: في هذه الخطوة يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بعملية الإطلاع وجمع المعلومات الكافية واللازمة،التي تمكنه من فهم الموضوع محل المراجعة بغرض تحقيق الأتي:

* معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة؛

* معرفة الرقابة الداخلية المطبقة في النشاط أو الوظيفة محل المراجعة وتحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بها.

وهذا هو ما شددت علية المذكرة التوضيحية لتطوير معايير المراجعة الداخلية الأمريكية، حيث أكدت على ضرورة فهم المدير التنفيذي للمراجعة لطبيعة النشاط محل المراجعة، وتحديد احتياجات الطرف المستفيد منها، ليرتكز عليه التخطيط للمهمة.[2]

ب- خطة التقارب: بعد أن يقوم المراجع الداخلي بالإطلاع والفهم للمهمة المكلف بها، ومن خلال المعلومات التي قام بجمعها، فإنه يقوم بإعداد خطة التقارب، وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل المراجعة إلى مجموعة أعمال أولية سهلة الملاحظة،حيث يقسم الجدول إلى عمودين، يبين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما يبين العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات.

ج- تحديد مواقع الخطر: إن على المراجع الداخلي أن يقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط مقارنة بإطار العمل المتعلقة به، وفي نهاية هذه الخطوة وعلى ضوء تحديده لمواقع الخطر، فإن المراجع يقوم بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة:

[1] ـ شعباني لطفي،مرجع سابق، ص 78.

[2] - عبد اللطيف محمد خليل، نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة، **مجلة البحوث التجارية**، العددان2 /1 ، المجلد (25) ، 2003 ، ص417.

عمود ثالث :يحدد الخطر المرتبط بكل عمل.

عمود رابع :يتضمن تقييم ملخص للخطر حسب ثلاثة مستويات :عالي،متوسط،ضعيف.

عمود خامس :ذكر وسائل الرقابة الداخلية التي يجب توفيرها لإبطال هذه المخاطر بالاعتماد على الإجراءات، المعايير، الإشراف والأدوات الملائمة أو الأفراد المؤهلين.

عمود سادس :الإشارة إلى وجود أو عدم وجود الإجراءات التي تعتبر ذات أهمية، أو أنها موجودة ولا تؤدي عملها، والعكس غير موجودة ولكن توجد وسائل أخرى تتحكم في العمل.

د- التقرير التوجيهي: يحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة المراجعة الداخلية ونطاقها، ويعرض الأهداف التي يسعى المراجع الداخلي إلى تحقيقها، كما يعرف مواقع الخطر المحددة سابقاً ضمن خطة التقارب، والتي على ضوئها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المراجعون بمجالات تدخلاتهم، من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة والفروع التي ستخضع للمراجعة، ومجال العمل الجغرافي، أي مكان القيام بالمهمة، وهذا التقرير قابل للتعديل، بعد التشاور بين فريق المراجعة والطرف الأخر الطالب لها.

ثانيا: تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية:

بعد أن ينتهي المراجع الداخلي من دراسته وتخطيطه لمهمة المراجعة المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني للمهمة،التي من خلالها يقوم المراجع الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة، وتتمثل هذه الخطوة في ثلاث مراحل هي:

1- اجتماع الافتتاح: يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته،بين الفريق المكلف بالمهمة ومسئولوا النشاط محل المراجعة، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين،وكذلك التهيئة الميدانية لعملية المراجعة والفحص التي سيتم.

حيث يستند المراجع الى:

ـ **برنامج المراجعة:** فهو يحتوي على النتائج والإجراءات محوره برنامج المراجعة يتوقف على توجيه المراجع لعملية المراجعة للمؤسسة.

ـ **تقرير عن نظام الرقابة الداخلية:** يعبر عن ملاحظة المراجع عن نظام الرقابة الداخلية وطريقة تطبيقه من الأوراق الهامة في ملف أوراق العمل.[1]

2- برنامج المراجعة(مخطط التنفيذ): يقوم برنامج المراجعة بتقسيم أعمال المراجعة بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقاً لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن و تنظيم تنقلات الأعضاء، برمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المراجعين، لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها من طرف المراجع، ويعتبر مرجعاً مهماً للمهمات المستقبلية، كما لا يجب الخلط بين هذا المخطط مع خطة التقارب، فالثانية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة والتخطيط فقط.

3- العمل الميداني: يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرةً بعد إعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة، حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات، المقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة المراجعة:[2]

وتتمثل في مجموعة المعايير المتعلقة بإجراءات المراجعة الميدانية وتنفيذها وتتضمن المعايير التالية:

ـ معيار دقة تخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين؛

ـ معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

ـ معيار كفاية وصلاحية أدلة الإثبات.

ثالثا: التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية:

هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في إنجاز مهمة المراجعة الداخلية، وتتمثل في ثلاث مراحل هي:

1 – التقرير الأولي للمراجعة: يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل، التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، والتي تشتمل على كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات التي تكشفت للمراجعين أثناء تنفيذهم للمهمة، وهذا التقرير يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي.

[1]- جوامع إسماعيل، **التدقيق ومحافظة الحسابات**، محاضرات لسنة الثانية ماستر، تخصص فحص محاسبي ، 2015/2014،غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ص32.

[2]- نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2009 ، ص ص 47 49.

2 – التقرير النهائي: بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير المراجعة في صورته النهائية، ويتم إرساله لأهم المسئولين المعنيين والإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة المراجعة، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والإختلالات التي تكشفت خلال عملية المراجعة .ويجب أن يكون التقرير موضوعي وواضح وبناء، وأن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب[1] أما من ناحية التقديم الشكلي للتقرير، فيجب أن يتضمن العناصر التالية:

* صفحة العنوان، ويجب أن تتضمن :العنوان الكامل للمهمة، التاريخ، أسماء فريق المراجعة ومحرري التقرير؛

* الأمر بالمهمة ويوضع في بداية كل تقرير،الفهرس،مضمون التقرير،الملاحق التي ترفق بالتقرير.

3– متابعة تنفيذ التوصيات: بعد إقتراح المراجع الداخلي مجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها ،بناء على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته،فإنه يقوم بمتابعة مدى الإلتزام بتنفيذ تلك التوصيات ،وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.

المبحث الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بالرقابة الداخلية.

المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية :

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية:

* **التعريف الأول** :عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين "AICPA" الرقابة الداخلية بأنها: " خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة التي تهدف إلى المحافظة على أصولها وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من إلتزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها المؤسسة ."[2]

* **التعريف الثاني**:الرقابة الداخلية هي مختلف الاجراءات والضمانات ، والضوابط الإدارية والمحاسبية وغيرها ، التي تعدها وتنفذها المؤسسة تحت مسؤوليتها ، من أجل حماية الذمة المالية، نوعية المعلومات المحاسبية والتسييرية ، ومدى مطابقتها مع تعليمات الإدارة وتفصيل تحسين الأداء.[3]

---

[1]– عبد الوهاب نصر علي،شحاتة السيد شحاتة ، **الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في تكنولوجية المعلومات و عولمة أسواق المال**، الواقع و الأفاق، الدار الجامعية،مصر، 2006 ، ص521.

[2]– شحاتة السيد شحاتة، وأخرون، **الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية،مصر،2013، ص13.

[3]– محمد بوتين،**المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية،2003 ص70.

* **التعريف الثالث** : :عرف من طرف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC على أنها: نظام يحتوي على خطة تنظيمية، ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة ، من طرف المديرية بغية الأهداف المرسومة ، لضمان إمكانية التسيير المنظم والفعال للأعمال، هذه الاهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى تمام الدفاتر المحاسبية ، وكذلك تتضمن الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية.[1]

* **التعريف الرابع**: تعريف المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين أن نظام الرقابة الداخلية، هو تلك الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان الدقة وصدق البيانات المحاسبية، وتشجيع فعالية الاستغلال والمحافظة على السير، وفقا للسياسات المرسومة.[2]

* **التعريف الخامس** :عرفه[3] Stephan franclin -G.r.Terry تقييم الأعمال المنجزة ، حيث من الضروري وضع المعايير التصحيحية ، التي تبين أن المنجز مطابق للمخطط"

ومن كل هذه التعاريف ، يمكننا استخلاص هذا التعريف حول نظام الرقابة الداخلية :*"هو نظام تحتي تابع لنظام فوقي (عملية التسيير)، تعمل على متابعة تنفيذ الأهداف المسطرة مسبقا ، والقيام بالعمليات التصحيحية إن تطلب الأمر، وهي ضرورية لاكتمال عملية التسيير.

ثانيا: أنواع وأهداف نظام الرقابة الداخلية :

1- أنواع نظام الرقابة الداخلية:

أ- الرقابة الإدارية: تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العمل، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة وإلى غير ذلك من الأشكال الرقابية.

ب- الرقابة المحاسبية: تعبر عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة،ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

[1] -Lionel Collins, Gérar Vallin, **OPCIT**, p p 39,40.
[2] - R birien, J senical, **control interne et vérification**, édition preportaine inc, Canada, 1984,p36.
[3] – George R,Terry, Stephan G,Franclin, **Les Principes du mangement,** Paris, Edition, Economica ,p490.

2- أهداف نظام الرقابة الداخلية: أجمعت التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على أن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي:

أ- التحكم في المؤسسة: إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هياكلها، طرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

ب- حماية الأصول: من خلال التعاريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة من

خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول،والتي تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذاك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

ج- ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية،كما أن تجهيز هذه البيانات المحاسبية يتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص الآتية:

- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن؛

- إدخال المعلومات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها؛

- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة؛

- احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية؛

- توزيع المعلومات على الأطرف الطالبة لها.

د- تشجيع العمل بكفاءة: إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

هـ- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامر الجهة المديرة، لأن تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر، ينبغي أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه؛يجب أن يكون واضحا ومفهوما؛ يجب توافر وسائل التنفيذ؛ يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ.[1]

المطلب الثاني: أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

أولا: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية: حتى يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد على مجموعة الأدوات

و الأساليب نذكر منها:

1- أسلوب قوائم الاستقصاء: تعبر قوائم الاستقصاء في نظام الرقابة الداخلية عن مجموعة الأسئلة المرتبطة بكل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، و الإجابة عليها تكون بصورة" نعم "أو" لا "أو أن تكون غير قابلة للتطبيق، و من الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء يخصص كل جزء منها إلى مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط و يتميز هذا الأسلوب ب: [2]

* إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهم المراجع عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال؛

* إمكانية استخدام مبدأ التنميط في إعداد القوائم المالية مما يجعل من الممكن استخدامها قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية.

و يعاب عليها: أنها في حالة إجابة فرد أو مجموعة محدودة من الأفراد عن الأسئلة المقدمة و التي ترتبط بنشاط جميع العاملين مما يجعل هذه الإجابة تمثل وجهة نظر تلك المجموعة أو الفئة التي قامت بالإجابة؛ تعتبر الإجابة ب" نعم" أو" لا "غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

[1]-محمد تهامي طواهر مسعود صدقي ،مرجع سابق ،ص 21.

[2]- جربوع محمود يوسف، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000 ، ص116.

قد لا تصلح القوائم النمطية التي يعدها المراجع لجميع الحالات, و تكون قائمة الأسئلة منظمة حسب الوظائف حيث توجد مثلا أسئلة موجه لوظيفة الشراء والبيع و غيرها من الوظائف.[1] ،و قائمة الأسئلة تقدم في العادة إلى المدير المالي حيث يتولى الإجابة عن الأسئلة الواردة بها ويعيدها إلى المراجع. [2]

يمكن أن تكون قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية طريقة فعالة وذات كفاءة عند توثيق فهم المراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية كون أن قوائم الاستقصاء تتميز بهيكلية ثباتها وتنظيمها.[3] ، كما يساعده ذلك في وضع برنامج عمله وحصر المعلومات التي يحتاجها، وهذه المعلومات تسمح له بتكوين رأي أولى عن الإدارة والواقع الحقيقي للمحاسبية.

وقد تم تطوير استخدام قوائم الاستفسارات من أجل تحقيق الأهداف المرسومة مع مراعاة: [4]

* التفرقة بين أسباب القصور البسيطة والجسيمة في الرقابة الداخلية؛

* احتوائها على وصف تفصلي لنواحي الضعف في الرقابة الداخلية يمكن المراجع من كتابة خطاب تفصلي حول نواحي الضعف هذه؛

* إظهار مصادر المعلومات المستخدمة في الإجابات عن كل الأسئلة والتحقيقات التي تمت للتأكد منها.

2- الأسلوب الوصفي للرقابة: يقوم المراجع بتحضير قائمة تحتوى على عناوين الأنظمة الفرعية الداخلية، ويقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، و يقوم المراجع بتسجيل الإجابات، بعد ذلك يقوم المراجع بترتيب الإجابات بحيث تظهر كيفية سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن تغيرات أو ينقص بعض الضوابط الرقابية، وهناك نوعين من الوصف:[5]

أ) الوصف من قبل الشخص الخاضع للمراجعة :و يكون شفهيا ويعطينا أكبر كم من المعلومات، حيث يكتفي المراجع بالاستماع له وتسجيل الملاحظات، كما أنه لا يتم التحضير له مسبقا.

ب) الوصف من طرف المراجع :يكون كتابيا وهو تنظيم لأفكار ومعارف المراجع، ويتمثل في كتابة المراجع لأهم ملاحظاته ونتائج الاختبارات التي قام بها، دون الحاجة إلى أية تقنية أو معرفة

[1]-Blian jenkinz, anthomy pinkneg, tradint par j1 roy et goudron**, audit des sestémes et des conptesgeres par informatique**, union, paris, 1984, p73.
[2]- Germand Bernard**, théorie et pratique de l'audit interne,** op .cit, p 46.
[3]ـ أمين السيد أحمد لطفي،مرجع سابق، ص419.
[4]ـ عبد الفتاح محمد الصحن ،مرجع سابق، ص 142.
[5]ـ جربوع محمد يوسف ، مرجع سابق، ص 113.

3- الاستبيان الإحصائي: هي طريقة تسمح انطلاقا من عينة مأخوذة بطريقة عشوائية في مجتمع مرجعي ثم تعميم الملاحظات المأخوذة من العينة على المجتمع .[1]

فالمجتمع هو مجموعة البيانات التي يرغب المراجع في اختبارها للتوصل إلى استنتاجات، فحين أن العينة هي لب المجتمع الذي يعمل عليه المراجع و يجب أن تكون ممثلة له، ويكون لكل أفراد المجتمع فرصة متساوية للاختيارات ضمن العينة ويجب أن يتم اختبارها بطريقة عشوائية.[2]

4- المقابلات: الهدف منها هو أخذ رأي أولي نوعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة حيث يقوم المراجع بتنفيذ مقابلات معمقة مع المدراء المعنيين بالمجال الرئيسي للدراسة، ويتم تحضيرها بناء:

* خبرته وحدسه/ مساعدة الزملاء.

5- خرائط التدفق: يمكن تعريفها بأنها:"رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل المؤسسة وبذلك فهي تعمل على إيصال كل المعلومات الملائمة، والتي تستخدم كقرينة موضوعية لتقسيم العمل ونظام الاعتماد داخل المؤسسة."[3]

وتشكل خرائط التدفق هيكل يتضمن مجموعة من الرموز والأشكال، حيث يقوم المراجع بفحص تدفق المعلومات ودراسة المراحل المختلفة لتجهيز المستندات، وباستخدام رموز نمطية يتم تصميم خريطة سير العمليات بطريقة تمكن من الحصول

على معلومات ذات دلالة لمن يقوم بفحص النظام ويكون متفهما تلك الرموز.

وهي من الوسائل الحديثة التي انتشر استخدامها مؤخرا لجمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، ومن أجل بلورة خرائط التدفق يعتمد المراجع على رؤية شاملة للإجراءات المستعملة في مختلف المصالح والتي تكون ملحقة بالوثائق الرئيسية المستعملة أو المحررة من قبل هذه المصالح، ويوجد نوعيين من خرائط التدفق:

*خرائط التدفق العمودية./ خرائط التدفق الأفقية.

---

[1] -Renard jacques, op.Cit, p 311.

[2] ـ البيومي محمود محمد عبد السلام ،**المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية**، شركة الجلال للطباعة، مصر،2003 ، ص217 .

[3] ـ الصبان محمد سمير ، محمد الفيومي محمد،**المراجعة بين التنظير والتطبيق**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1990 ، ص 278 .

أ- خرائط التدفق العمودية : يتمثل هذا النوع في انتقال الوثائق بشكل عمودي.

شكل رقم : (2)خريطة تدفق عمودية.

الزبون خريطة.... التاريخ.....		
وصف بياني	عملية رقم.....	وصف كتابي

Source : raffegeau jean, dufils pierre, **ganzalez romon, audit et contrôle des comptes**, publi -union, paris, 1979, p 9

ب-خرائط التدفق الأفقية : يتم انتقال الوثائق بشكل أفقي.

شكل رقم : (3) خريطة تدفق أفقية .

الزبون... خريطة.... التاريخ....				
المصلحة ج	المصلحة ث	المصلحة ت	المصلحة ب	المصلحة أ

source ; raffegeau jean, dufils pierre, ganzalez ronon, op.cit, p94

ثانيا: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية .

يعتبر تقييم الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسية التي يقوم بها المراجع و الذي يسعى إلى فهم و استيعاب نظام المعلومات و الرقابة الداخلية للمؤسسة، و كذا إعداد برنامج الاختبارات من أجل التحقق من صحة عمل النظام، و تتمثل طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

1ـ وصف الأنظمة: قبل الحكم على نظام الرقابة الداخلية يكون فهمها من طرف المراجع أمرا حتميا، من أجل السماح له بالحصول على فهم جيد لمحيط معالجته للمعلومات، ولا بد على المراجع أن يقوم بسلسلة من الاختبارات لتأكد من أن إجراءات الرقابة الداخلية تطبق بطريقة مستمرة وبفعالية .[1]

وفي مرحلة وصف الأنظمة فإن المراجع يعبر عن مسار المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة، ويكون ذلك على شكل وصف كتابي أو على شكل خرائط تدفق، وفي حالة قيام المراجع بالاستجوابات داخل المؤسسة من أجل الوصول إلى وصف دقيق لنظام الرقابة الداخلية فلا بد عليه أن يحترم مجموعة من القواعد نذكر منها:[2]

* احترام السلم التنظيمي، فاستجواب موظف يكون بعلم من مسئوليه إلا في حالات خاصة؛

* حصر أجوبة الموظف في مجال عمله فقط.

2 ـ التحقق من فهم النظام: بعد إعداد المراجع لخرائط التدفق أو وصفه الكتابي، فإنه يتحقق من استيعابه للنظام من أجل تجنب انطلاقه من أسس خاطئة، فخرائط التدفق تسمح للمراجع بإيجاد الإجراءات الرقابية الملائمة, فالمراجع من خلال عمله يقوم بالإجابة على ما يلي: [3]

* كيف تتم عملية الاختبار؟

* ما هي الإجراءات التي يجب اختبارها؟

* ما هي الأهمية التي يجب إعطاؤها لهذا الاختبار؟

3 ـ التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية: إن التقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية، كون نظام الرقابة الجيد تنتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، فالمراجع لا يمكنه مراجعة جميع القوائم المالية، إنما يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية.[1]

[1]- Khelassi reda, op.cit, p 79.
[2]- Renard jacques, op.cit, p314.
[3]- Raffegea jean, dufils pierre, ganzalez romon op.cit, p104.

يقوم المراجع بإعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنطاق القوة ونطاق الضعف في المؤسسة[2].

4 ـ التأكد من تطبيق النظام: يتم التأكد من تطبيق النظام باستعمال أسلوب العينات، للتأكد من أن الإجراءات الموضوعة تحتوي على ضمانات كافية.ويقوم المراجع بعملية الاختبار انطلاقا من العناصر المادية المتروكة عند تنفيذ الإجراءات فيتأكد هذا الأخير من حسن تنفيذ الإجراءات واحترام المبادئ الموضوعة.

5 ـ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: بعد اكتشاف المراجع سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يقدم المراجع حوصلة في وثيقة مبينا أثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات[3]، فالتقييم النهائي يسمح للمراجع باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة على الرقابة الداخلية.

و الشكل التالي يوضح مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية والوسائل المستعملة لذلك.

الشكل رقم: (4) مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية والوسائل المستعملة

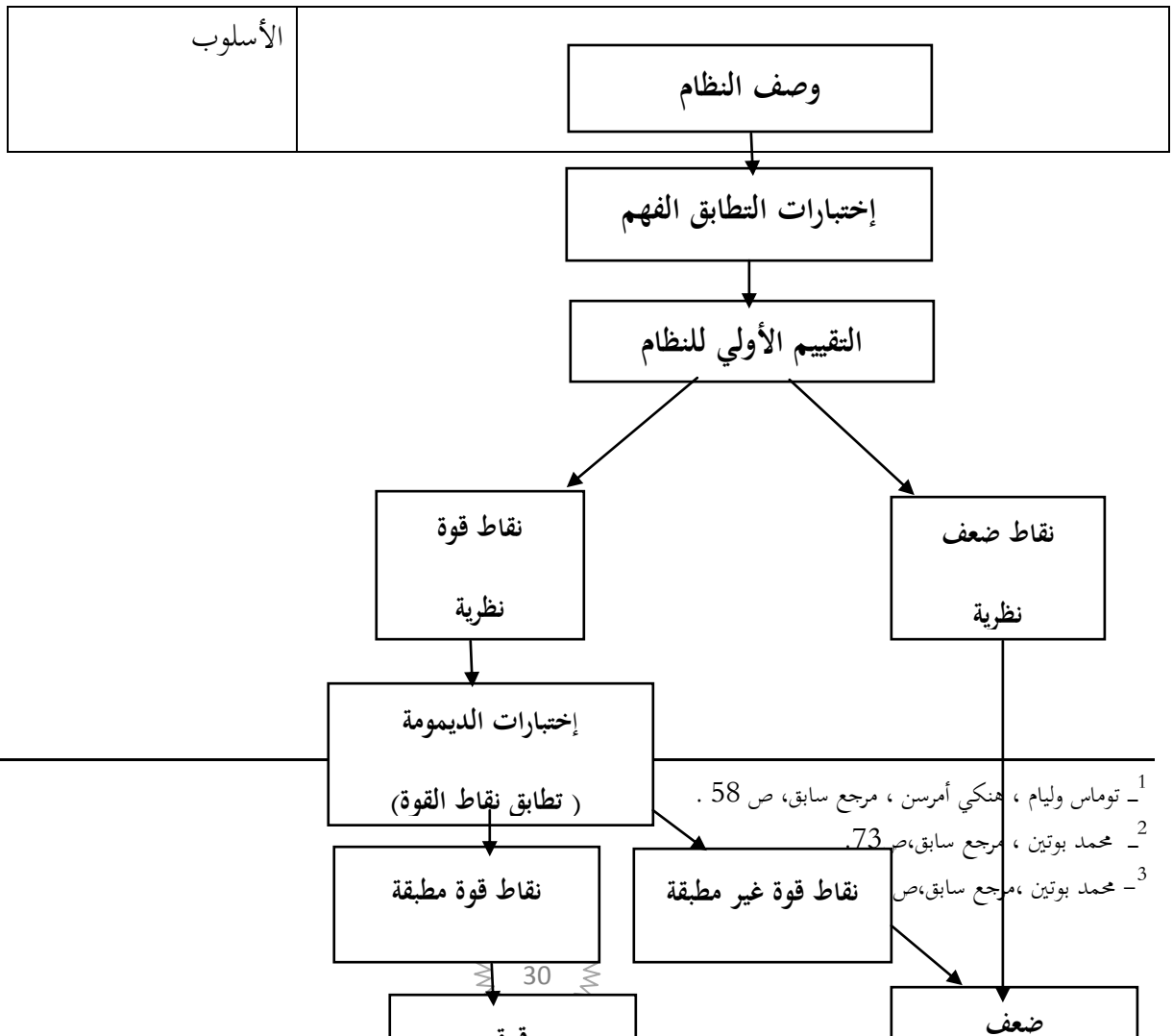

[1]ـ توماس وليام ، هنكي أمرسن ، مرجع سابق، ص 58 .
[2]ـ محمد بوتين ، مرجع سابق،ص 73.
[3]ـ محمد بوتين ،مرجع سابق،ص

	الأسلوب الوصفي (أو/و) خرائط التدفق قوائم الإستقصاء أو الإستبيان . وثيقة شاملة

المصدر: شعباني لطفي،**المراجعة الداخلية مهمتها مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال،جامعة الجزائر،2004/2003،ص124.

المطلب الثالث: أهمية تقييم الرقابة الداخلية على تصميم برنامج المراجعة .

إن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمراجع تؤثر على تصميم برنامج المراجعة من الإختبارات و التي ينوي القيام بها و ذلك للتحقيق من المبالغ الواردة بالقوائم المالية.

1- **نظام الرقابة الداخلية قوي** : عندما يكون نظام الرقابة الداخلية قوي و فعال و يمكن الإعتماد عليه ومطبق فإن المراجع يقوم بما يلي:

الحد من الإختيارات التي سيجريها على الدفاتر و السجلات و ذلك بإستخدام أسلوب العينة الإحصائية حيث أن مراجعة العمليات المالية بالكامل أمر لا داعي له طالما أن نظام الرقابة يمكن الإعتماد عليه.

وأسلوب العينة الإحصائية مستمد من نظرية الإحتمالات في الرياضيات و مفادها أننا إذا إخترنا عينة من مجموعة من العمليات المالية بطريقة عشوائية فإننا سوف نحصل على نتائج جيدة عن العمليات المالية التي سحبت منها هذه العينة.

ولكن يجب على المراجع أن يراعي عدم التحيز عند إختبار العينة ,ويعني عدم التحيز أن تعطي كل مفردة من العمليات المالية نفس الفرصة و الحظ لأن تكون من ضمن مفردات العينة.

و في هذا المجال يقوم مراجع الحسابات بتحديد درجة الثقة المطلوبة لنجاح العينة كأن يحدد نسبة 95 % و أن يترك نسبة 5 % كحد أعلى للخطأ،حيث أن الوصول بنتيجة المراجعة إلى 100 % لا يمكن أن يحدث في عملية المراجعة إنه يكون مستحيلا.

و عند فحص العينة المختارة و الوصول إلى النتيجة المطلوبة و هي 95 % فإن المراجع يقرر نجاح العينة ثم يعم هذه النتيجة من العينة إلى العمليات المالية التي سجلت منها هذه العينة.

و في المقابل بعد الحد من الإختبارات يتوسع مراجع الحسابات في الإجراءات للتحقق من جميع بنود قائمة الدخل و قائمة المركز المالي و هذه الإجراءات هي كما يلي:

أ/ التأكد من وجود الأصول عن طريق الجرد سواء بالعد أو القياس أو المشاهدة.

ب/ التأكد من ملكية المنشأة لهذه الأصول عن طريق الإطلاع على الفواتير أو رخص السيارات أو سندات الملكية للأراضي و المباني.

ج/ التأكد من صحة تغيير الأصول في تاريخ الميزانية.

د/ التأكد من عدم وجود رهانات عليها لصالح الغير في تاريخ الميزانية.

هـ/ التأكد من الدقة الحسابية للمبالغ الواردة بالقوائم المالية و بين المثبت في دفاتر الأستاذ المساعدة.

و/ القيام بالمراجعة المستندية.

ر/ القيام بالمراجعة الإنتقادية.

ج/ مراعاة عمليات الحد الفاصل التي تحدث قرب نهاية العام المالي و قبل صدور تقرير المراجع,

ح/ متابعة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية و قبل صدور تقرير المراجع بأن جميع الحقوق التي للمنشأة على الغير قد تم إثباتها كذلك بالدفاتر و السجلات.

ك/ التحقق من الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية و العرض السليم للبيانات في القوائم المالية.

ل/ القيام بالإجراءات التحليلية في بداية عملية المراجعة.

2- نظام الرقابة الداخلية غير قوي: إذا تبين لمراجع الحسابات أن نظام الرقابة الداخلية غير قوي و غير فعال ولا يمكن الإعتماد عليه ، فإنه يقرر إستخدام الأسلوب غير الإحصائي في عملية المراجعة أي إستخدام خبرته و حكمه الشخصي بدلا من أسلوب العينة الإحصائية.

أ/ و في هذا المجال فقد يقدر المراجع فحص العمليات المالية للمنشأة حسب التالي:

* مراجعة شهريين متتاليين

* مراجعة ثلاثة أشهر غير متتالية

ب/ أو قد يقدر المراجع فحص العمليات المالية بطريقة أخرى كالتالي:

* العمليات المالية التي تزيد قيمتها عن 10000 دينار تراجع بنسبة 100%؛

* العمليات المالية من 2000- 4999 دينار تراجع بنسبة 50%؛

* العمليات المالية من 1000- 1999 دينار تراجع بنسبة 30% ؛

* العمليات المالية من 500- 999 دينار تراجع بنسبة 10%.

نستنتج أن العلاقة بين الرقابة والمراجعة الداخلية أن هذه الأخيرة ما هي إلا أداة من أدوات الرقابة الداخلية يكون الغرض منها التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة، ورفع التقارير إلى الإدارة عن نقاط الضعف والإنحرافات، أيضا

تهدف المراجعة الداخلية هو التأكد من التطبيق والتنفيذ السليم لمهام نظام الرقابة الداخلية المسطرة من طرف الادارة ،فالفحص الذي تقوم به المراجعة الداخلية ماهو الا رقابة لمهمة الادارة من أجل قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في المؤسسة،كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للادارة،فهي تسعي الى تحقيق الفعالية التي تعتبر عنصرا مهما في السير الحسن للمؤسسة[1].

[1]– غضاب رانيا، مراجعة المخاطر، **ملخص بحث مفاهيم أساسية حول المراجعة**، تخصص فحص محاسبي،كلية العلوم الإقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير،غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 /2016 ، ص2.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن المراجعة الداخلية المالية تعمل على حماية أصول المؤسسة وأموالها، وكذا تصحيح الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة من خلال قيام المراجع المالي الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالاستعانة بمجموعة من الوسائل وفق عدة مراحل وصولا إلى التقييم النهائي لها بإعطاء نصائح للمؤسسة وتعاليق حول العمليات المالية.

و نظرا لكبر حجم المؤسسات فإن المراجعة الداخلية المالية لا تشمل جميع العمليات المالية عند القيام بعملية المراجعة لأنها تستغرق وقتا طويلا، وإنما تستعين بأسلوب العينات (مراجعة اختباريه) مع تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

المبحث الأول:مدخل لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول مفهوم تقييم الأداء المالي.

أولا: تعريف الأداء المالي.

* **التعريف الأول**: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف،ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات،حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة،ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]

* **التعريف الثاني**: لقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها،و تستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع،و معرفة نواحي الاختلاف بينهما،و يؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي.[2]

ومما سبق فإن الأداء المالي:

* أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد، بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛

* أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة؛

* أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها في اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها؛

* أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة.

ويعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتجددة، أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة علي ضوء معايير محددة لتحديد ما يمكن قياسه انطلاقا من الأداء .

[1]- محمد محمود الخطيب،**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**،دار الحامد،عمان،الأردن، 2009 ،ص152.

[2]- فلاح حسن الحسني،مؤيد عبد الرحمان،**إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر**،دار وائل،عمان،الأردن،ص222 .

ثانيا: تقييم الأداء المالي.

ويعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)،أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية،وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:[1]

_ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية ؛

_ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .

حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول إلى أهداف المؤسسة .

تكون كل دراسة مالية بهدف تقييم أداء المؤسسة وتطوره خلال وقت مقارنته مع مثيله للمنافسين الرئيسين، في الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة إلى معيار مرجعي أو متفق عليه، إذا هي تعتمد لحد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وكما هو الحال لأي مؤسسة، و تعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة على الميزانية.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي

أولا:أهمية تقييم الأداء المالي:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة المكتسبة للمؤسسة،حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها ، من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.[2]

[1]- جمعة السعيد فرحات ،**الأداءالمالي لمنظمات الأعمال**،دار المريخ للنشر،الرياض،2000،ص28.

[2]- دادن عبد الغني ،**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**،مجلة الباحث،جامعة ورقلة،عدد 04\2006 ،ص41.

ويعرف البعض الآخر بمدى تمنع وتحقيق المؤسسة لهامش آمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

ويعرف الأداء تسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسات المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي:

من الممكن إعطاء جانبين لأهداف الأداء المالي ، الجانب الوظيفي والجانب العملي.

1 – الجانب العملي: فمن منطلق هذا الأخير تعتبر عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية بالغة ، نلخصها في النقاط التالية:[1]

- تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتقف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها؛

- تساعد على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة في مساعدة متخذي القرار في إشرافهم وتوجههم في سير جميع العمليات داخل المؤسسة، لأن عملية تقييم الأداء المالي هي جزء من عملية الرقابة الداخلية للمؤسسة.

2 – الجانب الوظيفي : من الجانب الوظيفي يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة منها التوازن المالي، نمو النشاط، المردودية والربحية.[2]

* التوازن المالي: يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى من أجله الوظيفة المالية وذلك لمساهمته باستقرار المركز المالي كما يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به.

[1] – بوضياف عبد الباقي ، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة**، رسالة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص30.

[2] – هباج عبد الرحمان ، **اثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي**، رسالة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012، ص10.

* نمو المؤسسة: يعد النمو عامل أساسيا من عوامل تعظيم قيمة المؤسسة لذا فان قرارات النمو تعد من القرارات الإستراتيجية، إذ يعتبر النمو وظيفة إستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية.

* الربحية والمردودية: تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح ورقم الأعمال في المؤسسة، كما تهدف إلى من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على كسب ومدى الكفاية في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمتهنه. [1]

المطلب الثالث: نظام تقييم الأداء المالي و مؤشرات قياسه.

أولا: مؤشرات قياس الأداء المالي:

يعكس الأداء المالي وضع المؤسسة المالي، إذ يوصف الأساليب التي تم استخدامها في الوصول إلى هذا الموضع من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات والإيرادات، ويمكن قياس الأداء المالي من خلال المؤشرات التالية: [2]

1- تعظيم القيمة السوقية: يعد تعظيم القيمة السوقية من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وذلك لتأثير في توقعات حملة السهم وجذب المستثمرين الجدد للمؤسسة، كم أنه يؤثر في تحقيق هدف النمو في المستقبل.

2- تعظيم الربحية: على الرغم من أن مؤشرات القيمة السوقية للأسهم تمثل تقويم السوق لأداء المؤسسة، كما أن المحلل المالي يلجأ لمؤشرات الربحية ليكون التقويم أكثر فاعلية وهذه المؤشرات هي:

* نسب الربحية إلى المبيعات: تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة، وتتضمن هذه النسب هامش إجمالي الربح، هامش ربح العمليات وهامش صافي الربح.

* نسب الربحية إلى الأموال المستثمرة: تقيس هذه النسب مدى قدرة إدارة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة، وأهم هذه النسب العائد على الاستثمار والعائد على حق الملكية.

3- تخفيض المخاطر: يعد الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المؤسسة بعد الربح والنمو هو تخفيض مستوى عدم التأكد الذي يرتبط باحتمالات حدث ما وتهتم عادة المؤسسة بعدة أنواع من المخاطر منها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر الفائدة والمخاطر الايرادية.

ثانيا: نظام تقييم الأداء المالي:

[1] - جمعة السعيد فرحات ،مرجع سابق،ص246.

[2] - مسغوني منى،**تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012/ 2013،ص 172.

حتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخليا وإعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة تحتاج إلى تقييم الموقف المالي للفترات السابقة، ومقارنة الإنجاز الفعلي لما هو مستهدف، كما تتم مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة، وكذلك بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص المؤسسة موضوع التقييم .

و تهدف المؤسسة أساسا إلى تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج، حيث يعبر ذلك عن قدرة المؤسسة على تحقيق النمو والزيادة المستمرة في الأرباح المحققة والمتوقع تحقيقها في المستقبل عن طريق زيادة العائد على الأموال المستثمرة .وهناك عوامل تؤثر على الأداء المالي ونسب المالية، وتقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

1- العوامل الداخلية :كذلك تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع، وتقليل التكاليف والمصروفات، وأهم هذه العوامل:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة؛
- إدارة السيولة؛
- المؤشرات الخاصة بالربحية.

2- العوامل الخارجية :تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه التغيرات، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات :

- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات؛

- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات و منافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع؛

- السياسات المالية و الاقتصادية للدولة.

المبحث الثاني: مراجعة القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية :

أولا :مفهوم القوائم المالية

تبدو القوائم المالية متشابهة من بلد إلى آخر إلا أنه توجد إختلافات فيما بينها ،بسبب الاختلافات البيئية والإقتصادية والقانونية، المحيطة بالنظام المحاسبي لكل بلد. فالقوائم المالية تعبر عادة عن الناتج النهائي والأساسي للنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي تعبر عن نتيجة مجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية لفترة معينة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة مستخدميها للإستفادة منها في إتخاذ القرارات المختلفة.

* فتعرف القوائم المالية بأنها الوسائل التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح و الميزانية للوحدة الإقتصادية.[1]

* كما أنها تعرف بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم و الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على معلومات و بيانات مستقاة من السجلات و الدفاتر من بالمؤسسة ،و تهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها .[2]

وتشمل القوائم المالية كل من: قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملحقات أو الإيضاحات المتممة لها، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها. إضافة إلى جداول مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها.

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

---

[1] – قوادري محمد،**قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائريSCF** ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010 ، ص 47.

[2] – هلالي محمد جمال علي ، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007ص225.

ثانيا : خصائص القوائم المالية:

لقد تم تعريف الخصائص النوعية للقوائم المالية بأنها صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية، وقد حددت بأربعة صفات هي :القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة .

1- القابلية للفهم: وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن تكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

2- الملاءمة: وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناءا على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة.

3- الموثوقية : وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

العرض الصادق/ غلبة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني/ الحيادية/ الحيطة والحذر/ تكاملية المعلومات.

4- قابلية المقارنة: وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة وغير ذلك، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات أو الاتساق.

ثالثا : أهداف القوائم المالية:

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي، والتغير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي باحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها

لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية .وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي :[1]

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية؛
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي؛
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل؛
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية؛
- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل .

رابعا:عناصر القوائم المالية:

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية، وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية. وقد أشار إلى أن العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، أما العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل، هي الدخل والمصروفات، وقد تم تعريف هذه العناصر كما يلي:[2]

1 – **الأصول**: هي موارد يتحكم فيها الكيان نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان.

2 – **الالتزامات**: هي التزامات حالية للكيان ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج الكيان.

3 – **حقوق الملكية**: هي الأصول مخصوم منها الالتزامات (وتعرف عادة باسم أموال حمله الأسهم).

4 – **الدخل**: هو زيادات في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الداخل أو تحسنات في الأصول أو تناقضات في الالتزامات، ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية (بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك)، ويتضمن الدخل الإيراد والمكاسب.

[1] – ريتشالرد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006 ،ص ص 137 138 .

[2] – هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر، 2006 ،ص ص 7 8.

5 – **المصروفات:** ويعني التناقص في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الخارج أو نقص في الأصول، أو تكبدات الالتزامات ينتج عنها تناقصات في حقوق الملكية (بخلاف التناقصات بسبب التوزيعات للملاك) .ينبغي الاعتراف لعنصر القائمة المالية (الأصول، حقوق الملكية، الدخل، المصروفات) في القوائم المالية إذا:

- كان محتملا أن أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه؛
- كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

خامسا: مكونات القوائم المالية:

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية: قائمة المركز المالي،قائمة الدخل ،قائمة التغيرات في حقوق الملكية،قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات .

1– قائمة المركز المالي (الميزانية): تعتبر هذه القائمة الصورة الفوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة فهي قائمة تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين.[1]

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:[2]

- كشف المركز المالي للمنشأة عند تاريخ إعداد الميزانية حيث تبين ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها؛
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، بواسطة نسب التداول والسيولة؛
- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها؛
- تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي؛
- تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- تعطي صورة للمنشأة على استمراريتها، أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية؛
- معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية .

[1]– طارق عبد العال حماد،**تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان** ، 2005 ، ص117.

[2]– الجعارات خالد جمال ،**معايير التقارير المالية الدولية**،إثراء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2007،ص ص 113 114.

2- قائمة الدخل: يطلق على هذه القائمة عدة أسماء مختلفة فبجانب قائمة الدخل هناك من يطلق عليها اسم قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل، وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فترة مالية معينة.

تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، إذ تقوم بتحقيق الميزات التالية:[1]

- التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل؛
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد؛
- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛
- تحديد أسعار الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل؛
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يشترط المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على المنشأة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية .

4- قائمة التدفقات النقدية: هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين.

[1]- الجعارات خالد جمال ، مرجع سابق، ص ص 120 121.

إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية: [1]

- معرفة المركز النقدي للمنشأة؛
- معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة؛
- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية؛
- تقييم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل؛
- التعرف على النقدية الغير المتاحة للاستخدام في المنشأة؛
- مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛
- التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

5- الملاحظات : تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم هذه القوائم، وبدون وجود هذه الملاحظات تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية.

ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية: التفسيرات بين الأقواس ، الملاحظات الهامشية، الجداول الإضافية، الحسابات الطبيعة المتعارضة، حسابات التقييم، السياسات المحاسبية.

يقوم المراجع الداخلي بدور هام في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق مراجعتها والتأكد من أنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أن المراجع من خلال عمله هذا فإنه يعمل على التقليل من المخاطر.

المطلب الثاني: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

لا بد أن تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس اتخاذ القرارات المالية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة.

ويجب أن توفر القوائم المالية وأية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.[2]

[1]- الجعارات خالد جمال ، مرجع سابق، ص129 .

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 500.

توضح القوائم المالية نتائج العمليات لمجموعة من المؤسسات وحتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يحصلوا على فهم واضح للبيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية.[1] حيث يشير معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة المالية FASB عن السياسات المحاسبية الهامة التي يجب أن يفصح عنها عند نشر القوائم المالية، و يقصد بالإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة إرفاق بيان مع القوائم المالية يوضح فيه السياسات المحاسبية التي استخدمتها المؤسسة في إعداد القوائم المالية والتي تساعد مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ القرارات المناسبة.[2]

ومن المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية نذكر:[3]

- الإفصاح عن مكونات الميزانية وارتباطاتها؛
- الإفصاح عن الأصول المتداولة؛
- الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل؛
- الإفصاح عن الأصول وحقوق الملكية؛
- الإفصاح عن الأصول وكل الأمور المرتبطة بقائمة الدخل؛
- الإفصاح عن الديون و حقوق الغير على المؤسسة.

كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة المتعارف عليها مع الإفصاح عن:[4]

- النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تؤدي إلى أن القوائم معروضة بطريقة عادلة وصادقة؛
- إن المؤسسة التي قوائمها المالية تستجيب للمبادئ المحاسبية يجب أن تفصح عن تلك الحقائق، كما أن القوائم المالية لا يجب أن توصف بأنها تستجيب لتلك المبادئ إلا إذا توفرت فيها متطلبات التطبيق الفعلي للمعايير والمبادئ المشار إليها؛
- إن المعالجة المحاسبية غير السليمة للعمليات المالية لا يمكن تصحيحها سواء بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، أو عن طريق شروحات وملاحظات هامة جوهرية.

وفي الحالات النادرة عندما تصل إدارة الشركة إلى قرار بأن الاستجابة لمتطلبات تلك المعايير سوف تؤدي إلى التضليل فإن الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى العرض العادل والصادق للقوائم المالية، وفي هذه الحالة يجب

[1]- أبو الفتوح علي فضالة، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب العلمية للكتب و التوزيع، مصر، 1996 ، ص94 .

[2]- منصور حامد محمود، وأخرون، مرجع سابق، ص 181.

[3]- أبو الفتوح علي فضالة، **أساسيات المحاسبة المالية و التكاليف**، دار الكتب العلمية للكتب و التوزيع، مصر، 1996 ، ص7 .

[4]- جربوع محمود يوسف ، مرجع سابق، ص ص 74 75 .

على إدارة الشركة الإفصاح عن؛ أن إدارة الشركة قد وصلت إلى قرار بأن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة للمركز المالي ونتائج الأعمال وقائمة التدفق النقدي.

أن إدارة الشركة قد استجابت للنواحي الأساسية التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليه ماعدا التي تم الخروج عنها والتي تعتبر أمرا ضروريا للوصول إلى العرض السليم والعادل للقوائم المالية.

التأثير المالي لهذا الخروج في التطبيق عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بأرباح وخسائر الشركة أصولها والالتزامات التي عليها، وحقوق الملكية والتدفق النقدي عن كل فترة مالية.

إن القوائم المالية توصف أحيانا بأنها مبنية أو معدة وفقا للمتطلبات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، ولكن يجب الإفصاح الملائم لمستخدمي القوائم المالية والاستجابة للمتطلبات المحاسبية؛ و لا بد على المراجع من التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية، وأنها قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، كما أنها تتفق مع المعلومات المتوفرة لدى المراجع.[1]

ويركز العديد من الباحثين على أهمية دور المراجع في التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في التقارير المحاسبية، ويعتبر من أهم الواجبات الملقاة على عاتق المراجع في المرحلة النهائية لعملية المراجعة هي فحص جميع مفردات القوائم المالية، فلا يكتفي أن يتحقق المراجع من صحة ما هو وارد بالقوائم المالية طبقا للأرصدة الظاهرة بالدفاتر والسجلات بل يتعين عليه أن يقوم بفحص آخر كامل يشمل:[2]

1- تحقيق مفردات القوائم المالية :وهو أن يتأكد من أن الميزانية تعطي صورة صادقة وواضحة عن المركز المالي للمؤسسة.

2- تقييم المفردات :يتعين على المراجع لإنهاء عملية المراجعة أن يتأكد من أن القيمة المقدرة للمفردات سواء كانت أصول أو خصوم صحيحة في تاريخ الميزانية وذلك لتطبيق المبادئ والقواعد والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وهذا ما يطلق عليه عملية "**التقييم**".

ولا تتم عملية التقييم على أساس القيمة السوقية للأصول في تاريخ الميزانية، ولكنها تتم على أساس مبادئ وقواعد فنية متعارف عليها لذلك تتوقف دقة وصحة الميزانية على صحة مفرداتها، و لابد على المراجع أن يوليها عنايته الخاصة حتى يمكن أن تكون الميزانية دقيقة في مدلولها إلى أقصى حد ممكن لخدمة مستخدمين القوائم المالية.

و تتوقف مهمة المراجع في القيام باختبار صحة ودقة هذه القيم وتطبيق القواعد والمبادئ العلمية والفنية المتعارف عليه،

[1]- جورج دانيال غالي، مرجع سابق، ص10 .

[2]- منصور حامد محمود، وأخرون، مرجع سابق، ص ص180 183.

ورغم أنه يقوم بعملية التقييم إلا أنه ليس مخيرا في التقييم حيث أنه ليس بإمكانه ضمان دقة وصحة تقييم مفردات المركز المالي للمؤسسة التي يعمل لها، و رغم أن عملية التحقيق عملية منفصلة عن التقييم إلا أنه من الأسهل على المراجع أن ينفذهما عمليا معا كأنها عملية واحدة.

إضافة إلى ذلك فإن المراجع لا بد عليه أن يضع من بين اهتماماته اكتشاف الأخطاء والغش حيث أنه لا بد عليه من الإشارة إليه من خلال تقريره، فالأخطاء منها ما هو مقبول والأخر لا يمكن قبوله كونه يضلل مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، أما الغش فيعبر عن كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس وإخفاء الحقائق عمدا، ربما يعود ذلك إلى الرغبة في اختلاس موجودات المؤسسة.

و يتعين على المراجع إذا تطرق إليه أدنى شك عن وجود أخطاء أو تلاعب بالدفاتر أن يوسع من نطاق اختباراته حتى يزيل الشك، أو يكشف عن هذا الخطأ والتلاعب.[1]

و يتوجب على المراجع الإفصاح عن المعلومات الهامة التي من شأنها الإفصاح عن تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية، ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية، ومن متطلبات الإفصاح ما يلي:[2]

– **السياسات المحاسبية:** تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من مؤسسة لأخرى، وهذه المبادئ المحاسبية تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة.

– **الأطراف والصفات الهامة:** يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة وأطراف أخرى.

– **الأحداث اللاحقة:** تغطي القوائم المالية فترة معينة وهي التي تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور.

– **الشكوك حول استمرار المؤسسة:** يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المشروع، ففي حالة توفر معدي القوائم المالية على معلومات تفيد أن افتراض استمرار المشروع غير قائم وأن هناك شكوك حول استمرار المؤسسة، فهنا يجب على المراجع الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

– **الالتزامات المحتملة:** وتتمثل في الالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها من عدمه مثل

[1] – منصور حامد محمود، وأخرون ،مرجع سابق، ص 28.

[2] – طارق حماد عبد العال، ، مرجع سابق،ص ص423 424.

القضايا المرفوعة عند المؤسسة فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية.

المطلب الثالث: أهداف و مسؤولية المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

أولا: أهداف مراجعة القوائم المالية : تتمثل أهداف مراجعة القوائم المالية:[1]

1- الهدف من مراجعة القوائم المالية التي أعدت طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها إبداء رأي حولها.

2- ذلك الرأي يساعد أصحاب المشروع والمتعاملين معه على تكوين صورة عما إذا كانت القوائم المالية تعطي فكرة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، إلا أنه يجب ألا يتصور مستخدمي هذه القوائم أن إصدار الرأي على قوائم مالية يضمن مستقبل المشروع أو تقييم القائمين بإدارة المشروع .

و إلى جانب إبداء الرأي حول مدى عدالة كل من المركز المالي فإن المراجع يهدف إلى تبيان مايلي: [2]

- نتائج التشغيل؛
- التدفقات النقدية؛
- اتفاق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إطار مفهوم الأهمية النسبية .

يتمثل السبب الوحيد في قيام المراجع بجمع الأدلة في أن ذلك يمكنه من التوصل إلى استنتاج عما إذا كانت القوائم المالية تعرض بعدالة في ضوء مفهوم الأهمية النسبية لكل من المركز المالي ونتائج التشغيل وبالتالي يستطيع إصدار تقرير المراجعة الملائم الذي يحتوي على ملاحظاته و إرشاداته للإدارة العليا، وعندما يتوصل المراجع إلى استنتاج في ضوء الأدلة التي قام بتجميعها بأنه من غير المحتمل أن تضلل القوائم المالية المستخدم لها، يمكن للمراجع أن يحدد نقاط القوة في المراجعة .

وعلى الرغم من أن المراجع الداخلي لا يعد ضامنا لعدالة القوائم المالية تقع على المراجع الخارجي مسؤولية أساسية تتمثل في إبلاغ المستخدمين عما إذا كانت القوائم المالية قد أعطت على نحو مناسب.

و تتلخص كيفية إعداد المراجعة الخاصة بالعملية المالية فيما يلي:[3]

[1]- البيومي محمود محمد عبد السلام ، مرجع سابق، ص15 .

[2]- ألفين أرنيز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص195 .

[3]- ألفين أرنيز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص ص،217 219 .

1- الوجود : وجود العمليات المالية المسجلة،يتعلق هذا العنصر بتحديد ما إذا كانت العمليات المالية التي تم تسجلها قد حدثت فعلا، و يمثل إدراج المبيعات التي لم تحدث في يومية المبيعات انتهاكا لهدف الوجود، ويناظر هذا العنصر الذي يجب أن يسعى المراجع لتحقيقه مزاعم الإدارة الخاصة بالحدوث أو الوجود .

2- الاكتمال :تسجيل العمليات التي حدثت فعلا،يختص هذا العنصر بتحديد ما إذا كانت كافة العمليات المالية التي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد سجلت فعلا، و يعد عدم تسجيل المبيعات التي تمت فعلا في يومية المبيعات والأستاذ العام انتهاكا لهدف الاكتمال، ويناظر هذا العنصر مزاعم الإدارة الخاصة بالاكتمال .

و يعد كل من هدفي الوجود والاكتمال هدفين متعارضين في مجال المراجعة، حيث يتعلق الوجود باحتمال وجودة مغالاة، بينما يتعلق الاكتمال باحتمال وجود عمليات مالية لم يتم تسجيلها.

3- الدقة: تسجيل العمليات المالية وفق القيم الصحيحة،يتعلق هذا العنصر بدقة المعلومات في العمليات المالية المحاسبية، فبالنسبة للعمليات المالية الخاصة بالمبيعات، سيكون هناك انتهاكا لهدف الدقة إذا وجد فرق بين كمية البضائع التي تم شحنها والكمية الخاصة بهذه البضائع في الفواتير، أو عند استخدام سعر غير صحيح لحساب المبيعات، أو توسيع أو إضافة أخطاء في الفواتير، أو إدراج قيم مبيعات غير صحيحة في يومية المبيعات، وتعد الدقة أحد جوانب مزاعم التقييم والتخصيص.

4- التبويب: يتم تبويب العمليات المالية المسجلة في يومية العميل على نحو ملائم،توجد أمثلة على سوء التبويب، إدراج المبيعات وفقا لقيم المبيعات النقدية وقيم المبيعات على الحساب، تسجيل بيع الأصول الثابتة على أنها عملية بيع وبالتالي يمثل إيراد، وسوء تبويب المبيعات التجارية على أنها عمليات بيع داخلية، ويعد التبويب أيضا جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

5- التوقيت : تسجيل العمليات المالية في التاريخ الصحيح،يحدث خطأ التوقيت إذا لم يتم تسجيل العمليات المالية في التاريخ الذي حدثت فيه فمثلا: يجب تسجيل عملية البيع في تاريخ الشحن ويعد التوقيت جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

6- الترحيل والتلخيص : تم إدراج العمليات المالية المسجلة في الملفات الرئيسية وتلخيصها على نحو ملائم، يتعلق هذا العنصر بدقة نقل المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية

والأستاذ ، ومثلا: إذا تم تسجيل عملية بيع في سجل خاطئ للعميل أو بقيمة غير صحيحة في الملف الرئيسي يعد ذلك انتهاك لهذا العنصر ، و يعد كل من الترحيل والتلخيص جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

ثانيا: مسؤولية المراجع حول القوائم المالية:

بعدما تعرفنا على أنواع القوائم المالية، فإنه يتعين على المراجع أن يصمم المراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب لاكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء مفهوم الأهمية النسبة في القوائم المالية، كما يجب على المراجع أن يخطط ويؤدي المراجعة من خلال سلوك يتسم بالشك المهني في كافة إعداد القوائم المالية، فلا يجب عليه أن يفترض عدم أمانة الإدارة ولكنه يجب أن يأخذ في اعتباره احتمال عدم أمانتها.

و ضرورة أن تغطى أعمال المراجعة جميع أوجه نشاط المؤسسة و لإعداد الملاحظات حول القوائم المالية محل المراجعة يجب على المراجع:[1]

1- التأكد مما إذا كانت البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أية مصادر أخرى هي بيانات يمكن الاعتماد عليها وكافية لإعداد القوائم المالية.

2- التأكد مما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات قد نقلت سليمة إلى تلك القوائم المالية.

المطلب الرابع: تخطيط مراجعة القوائم المالية .

حتى تتم مراجعة القوائم المالية بطريقة سليمة يجب على المراجع الداخلي المالي أن يقوم باختبارات وأن يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط، وكذلك بدرجة اطمئنانه لصحة هذه القوائم، و تتم عملية التخطيط فيما يلي:[2]

أولا: الاختبارات التي يجب إتباعها عند مراجعة القوائم المالية:

يتم تقسيم تلك الاختبارات إلى:

1- الفحص الإجرائي للعمليات المالية بالمؤسسة : يهدف هذا الأخير إلى التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية مطبق فعلا في أداء عمليات المؤسسة كما هو مرسوم ومحدد من قبل إدارة المؤسسة، فمثلا إذا قام موظف بمراجعة العمليات الحسابية في فواتير المبيعات قبل إرسالها وأراد المراجع أن يتأكد من القيام الفعلي لهذه الإجراءات فإنه يقوم

[1]- البيومي محمود عبد السلام ، مرجع سابق، ص 157.

[2]- جربوع يوسف محمود ، مرجع سابق،ص ص،80 82.

بفحص فواتير المبيعات ويلاحظ وجود توقيع هذا الموظف عليها، وإذا حدث العكس فإن هذا النظام غير مطبق فالفحص الإجرائي ينصب على تنفيذ الإجراءات التي وضعتها إدارة المؤسسة ولا يتعلق بالقيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر .

2- مراجعة العمليات والأرصدة : يهدف هذا التقييم إلى التأكد من صحة القيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر ومن صحة أرصدة الحسابات، فهذا الأخير يقوم بمراجعة تفاصيل العمليات التي تتعلق بالمراجعة المستندية والتي تهدف إلى التحقق من أن العمليات المسجلة بالدفاتر تخص المؤسسة محل المراجعة، كما يقوم بالاختبار المباشر للأرصدة التي يتم فيها التحقق من صحة رصيد حساب معين مثل الطلب من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة بإرسال شهادة بأرصدة حسابات المؤسسة يذكر فيها الأرصدة دون ذكر تفاصيل العمليات، فمن تقسيماتها نجد كذلك المراجعة التحليلية للأرصدة التي تعني اختبارات تحقيق المعلومات المالية التي تتم بدراسة ومقارنة علاقات البيانات، فالغرض الأساسي من تطبيق هذه الدراسة هو توقع المراجعة من وجود علاقة بين البيانات، فهذه العلاقة تعتبر دليلا من أدلة الإثبات، فإذا وقعت تقلبات فعلى المراجع فحص الموضوع .

ثانيا :قرارات المراجع الخاصة بتخطيط مراجعة القوائم المالية :

هناك ثلاث قرارات هامة يجب على المراجع الداخلي المالي العمل بها وهي:

1- اختيار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة : من المفروض أن يكون هناك حد أدنى لإجراءات المراجعة التي تطبق عند مراجعة أي حساب فالمراجع الداخلي المالي يختار بنفسه ما يراه حدا أدنى مناسب لإجراءات المراجعة التي تتبع في كل حالة، فإذا كانت ظروف غير عادية أو خاصة فعلى المراجع اختيار الإجراءات التي تناسب هذه الظروف.

2- اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية :يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار إجراءات المراجعة المناسبة، فاختيار هذا الحجم يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي المالي نظرا لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية، ونظرا لوجود حد أدنى لحجم العينة التي تختار من مجتمع معين.

3- اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة :هناك إجراءات يجب أن تؤدى في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لأخر مثل الأوراق المالية، فالتوقيت المناسب لباقي إجراءات المراجعة يعتمد على موعد انتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالبا بعد انتهاء السنة المالية.

ثالثا: درجة اطمئنان المراجع لصحة القوائم المالية:

هي درجة احتمال أن تعبر القوائم المالية بصدق عن المركز المالي أي احتمال خلوها من الأخطاء، فالمراجع المالي قبل قيامه بعملية المراجعة يقوم بتحديد درجة الاطمئنان المرغوبة بناءا على تقديره الشخصي.[1]

ويلاحظ أن تحديد درجة الثقة المطلوبة في البيانات المالية هي 95٪ يعني أن هناك سماح للوقوع في الأخطاء بنسبة 5٪ كحد أعلى وتتحقق هذه الدرجة عن طريق جمع أدلة الإثبات، حيث كلما زادت درجة الاطمئنان المحققة عن الدرجة المرغوبة كلما زادت درجة ثقة المراجع في أن القوائم المالية لا تتضمن أخطاء، وعليه فيجب أن تكون الدرجة المحققة أكبر من الدرجة المرغوبة وإلا امتنع المراجع عن إصدار ملاحظات في تقريره، فدرجة الاطمئنان المرغوبة تتحد عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الحصول على أدلة إضافية مع العائد الذي يحصل عليه من هذه الأدلة الإضافية، فمن الظروف التي تستدعي اختيار درجة اطمئنان أكبر من الدرجة المعتادة هي اعتماد الغير اعتمادا كبيرا على القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى وجود أخطاء جوهرية يترتب عليها ضرر اجتماعي بالغ لعدد من الأشخاص فمن المؤشرات التي يعتمد عليها المراجع في تحديد ذلك هي حجم المؤسسة وملكيتها والتزاماتها، ومن بين الظروف كذلك المؤشرات التي توحي بتعرض المؤسسة لإفلاس أو لصعوبات مالية، وذلك بعد انتهاء السنة المالية وفي مثل هذه الظروف يجب على المراجع الداخلي أن يزيد من درجة الاطمئنان المرغوبة و بالتالي تزيد أدلة الإثبات التي يحصل عليها.

رابعا: عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية :

تتمثل عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية فيما يلي: [2]

1- الحاجة لإيصال المعلومة المالية :لقد ساهم كبر حجم المؤسسات إلى أهمية كبيرة في زيادة عملية المراجعة خاصة بعد انتقالها من المالكين و المساهمين إلى أشخاص متمكنين من التسيير، كما يتم ذلك من خلال قيام شخص متمكن من المراجعة بفحص حسابات المؤسسة و تقديم ملاحظات حولها إلى الإدارة العليا .

2- ضرورة مراجعة هذه المعلومة :من أجل معرفة أهمية و ضرورة مراجعة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية لا بد من التطرق إلى جملة من العوامل نذكر منها:

- تعارض المصالح :نظرا لحدوث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومة و معديها لا بد من مراجعة المعلومة من

[1]- جربوع يوسف محمود ، مرجع سابق ، ص87.

[2]- حسين القاضي، حسين دحدوح، **الإطار النظري و الإجراءات العملية**،دار الثقافة للنشرو التوزيع،عمان،الأردن،2009، ص ص، 10 12.

حيث مجالها و خصائصها، و منه تقوم المراجعة بدور في مساعدة الإدارة على تأكيد أن تلك المعلومة قد أعدت بصورة صحيحة و دقيقة.

– الأثر المتوقع :كلما ازدادت أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة كلما ازداد تخوف مستخدمي هذه المعلومات من اعتمادهم على معلومات مظللة، و بالتالي تستمد المراجعة أهميها من متخذي القرارات.

–التعقيد :لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة عدالة الإفصاح في القوائم المالية يجعل من الصعب أن يقوم المستخدم العادي بهذه المهمة لوحده، و بالتالي تزداد إمكانية وجود الأخطاء و الغش كلما كانت هذه المعلومات المقدمة أكثر تعقيدا، و بالتالي تزداد الحاجة أكثر إلى وجود مراجع يقوم يتلك العمليات.

– البعد :حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعادا تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات، وتتخذ هذه الأبعاد عدة أشكال هي : البعد المكاني، البعد الزماني، التكلفة، البعد القانوني.

المبحث الثالث: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء و علاقته بالمراجعة الداخلية

المطلب الأول:تقييم الأداء المالي من خلال المراجعة.

إن الأداء المالي بشكل عام هو تقويم أداء المؤسسة من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين ومن خلال ذلك يتم مراجعة مايلي:

1– الأداء المخطط:

و يتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول للأهداف المسطرة، و ذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية و هذا وفق فترات زمنية دورية،فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، ربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى بهدف إظهار الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع من ثلاث إلى خمس سنوات ، وهذا تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

ومن اجل ان يكون التخطيط فعالا يجب مراعات مجموعة من العوامل التي قد تؤثر فيه وهي[1]:

- الخطة التنظيمية؛
- النظام المحاسبي؛
- مستوي الأداء؛
- كفاءة الأفراد.

أولا:الخطة التنظيمية: تعتبر أحد الوسائل الأساسية التي تستطيع من خلالها ترجمة السلوك التسييرية للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كان يحوى قرارات استراتيجية ،فنية ،او تكتيكية لذلك يمكن أن ننظر الي هذه الوسيلة بعمق من خلال ابراز فيها الامكانيات المادية والبشرية الممكنة من تحقيق ما تصبوا اليه المؤسسة.

ثانيا:النظام المحاسبي: يجب أن يحتوي نظام المحاسبي على نظام رقابي داخلي فعال يتكفل بتحقيق الخطط الموضوعة.

ثالثا:مستوي الأداء: أن مستويات الأداء تؤثر علي خطط الموضوعة وعلي كفاءة العمليات المنجزة حيث تمد الإجراءات الموضوعة كل الخطوات التى تضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها ،وذلك من خلال تقسيم الواجبات والمسؤوليات من أجل بلوغ إلى أعلى مستويات الأداء.

رابعا:كفاءة الأفراد: لا يعتمد تنفيذ الخطط علي تنظيم أداري ومحاسبي سليم فقط ،بل كذلك يجب أن يتوفر مجموعة من الافراد الاكفاء الذين يقومون بأدوارهم وذلك عن طريق تكوين والتدريب الجيد للموظفين الذين يقومون بتنفيذ الخطط الموضوعة بطريقة اقتصادية وفعالية.

2- الأداء الفعلي:

ويقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف علة الإختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية ، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ودراسة تطورا عبر عدة فترات وعلى ضوء ما تكشفه المعايير النسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة ، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضا.

[1]- صديقي مسعود،**دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية**،الملتقي الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،الجزائر، افريل2003،ص81.

المطلب الثاني:مدخل للنسب المالية

أولا. مفهوم النسب المالية : يمكن التطرق إلى التعاريف التالية :

تعرف النسب المالية بأنها " أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية".[1]

وهناك من يعرفها بأنها " العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية بمعنى أنها عبارة عن علاقات بين بعض بنود الميزانية فيما بينها أو بنود قائمة الدخل فيما بينها، أو بين بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة الدخل وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية ".[2] ومن التعريفين السابقين نستنتج أن مفهوم النسب المالية هي:

- عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي؛
- تمثل العلاقة بين بندين من بنود القوائم المالية أو أكثر؛
- تستعمل لاكتشاف مواطن القوة والضعف وبالتالي تستعمل لتقييم الأداء.

وبما أن تقييم الأداء يستند أساسا على وجود جملة من الحسابات والمؤشرات والنسب التى تعكس وضع المؤسسة المالي ، وإعداد تشخيص واضح وشامل ودقيق لعملها وتوجهاتها ومدى تطورها لذلك اقتضت عملية التقييم جملة من البيانات والمعلومات والإحصاءات كالآتي:[3]

1-القوائم المالية والحسابات الختامية :وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة تضم الميزانية العامة والحسابات الختامية و الكشوفات التحليلية المساعدة لها .

2-المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والحسابات الختامية و الكشوفات الملحقة بها :و هي التي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض التحليل وعقد المقارنات واستخراج النسب الأدائية و التنفيذية.

3-الموازنات التخطيطية :و هي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط المؤسسة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة، وتحتوي على مجموعة من الموازنات كالموازنات العينية والمالية والنقدية وموازنات الإنتاج والموازنة التخطيطية للطاقات وغيرها.

4-التقارير الدورية :سواء كانت تقارير داخلية أو خارجية أو تشغيلية أو مالية أو تخطيطية أو تاريخية أو حالية أو

[1]- حنفر مؤيد راضي ،**تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان ،الأردن ،2006،ص127.

[2]- المرسلي جمال الدين ، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية،مصر، 2006 ، ص151 .

[3]- الكرخي مجيد ، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص ص 185 186.

مستقبلية أو يومية أو أسبوعية أو نصف سنوية حيث تشكل البيانات الواردة فيه قاعدة معلوماتية في تقييم الأداء.

5-الاستبيانات :و هي الاستبيانات التي تجريها المؤسسة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها سواء كانت هذه الاستبيانات تجرى داخل المؤسسة أو خارجها حيث توفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.

6-البيانات والمعلومات الإحصائية :و هي البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط المؤسسة ونشاط المؤسسات المشابهة لها .

ثانيا: طرق استخدام المعايير والنسب المالية :من طرق استخدام المعايير والنسب المالية نذكر :

1- اختبارات معنوية الفروق في الأداء :مقارنة أداء المؤسسة بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي هي على نفس النشاط تتم باستخدام:[1]

أ) المقارنة بالأرقام المطلقة: قد يتطلب التحليل المالي أن نقارن رقم ما للمؤسسة بمثيلتها في النشاط منافستها، وفي هذا الموقف يمكن الاستعانة بالأساليب الإحصائية الملائمة، وقد يتطلب ذلك القيام ببعض العمليات الحسابية ففي حالة مقارنة نسب التداول لبعض المؤسسات بمثيلتها لمؤسسة منافسة لعدة سنوات أيضا عندئذ يجب استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب المؤسسة المنافسة ثم تتم المقارنة، و حساب المتوسطات و الانحرافات المعيارية يمكن أن تتم بالآلة الحاسبة العادية أو باستخدام بعض البرامج الإحصائية البسيطة.

ب) مقارنة النسب المئوية :يمكن الحكم على أداء مؤسسة ما بمقارنة نسبة أدائها بنسبة أداء المؤسسة المنافسة ويتم ذلك باستخراج قيمة Z (حيث Z القيمة المعيارية) من المعادلة التالية : z = الفرق بين النسبتين ÷ الخطأ المعياري لتوزيع معاينة الفرق بين النسبتين.

2-التحليل الأفقي :يستخدم التحليل الأفقي عادة لدراسة التغير في البنود التي تشمل قائمة الدخل عن فترتين متتاليتين، بحيث يظهر مقدار التغير بالوحدات النقدية و بالنسبة المئوية أيضا، حيث أن قائمة الدخل

3-التحليل الرأسي :يستخدم أسلوب التحليل الرأسي لدراسة النتائج التي تشملها قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي بحيث تظهر قيمة كل بند من البنود التي تشملها القائمة بالوحدات النقدية وبالنسبة المئوية في آن واحد.

[1]- البحيري سعد صادق ، **إدارة توازن الأداء**، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص 285.

4-المقارنة بمتوسط الأعوام السابقة بطريقة المدى: النسب المالية كما سبق ذكره هي مقارنة رقم برقم أخر من بيانات القوائم المالية بهدف توفير معلومات عن السيولة والقدرة على الوفاء بالتزامات وربحية المؤسسة. [1]

المطلب الثالث: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء .

لقد صنفت النسب المالية وفقا لنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية هي:[2]

1- النسب الهيكلية.

2- نسب المديونية.

3- نسب المردودية.

4- نسب السيولة.

أولا. نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية، وتقوم هذه المرحلة على دراسة صافي رأس المال أي الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

ويقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة كالدائنين والمقرضين ومن أهم نسب السيولة مايلي:

1- نسب التداول :و تسمى في بعض الأحيان بنسبة رأس المال لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة واللذان يعتبران من مكونات رأس المال العامل وتحسب كما يلي :

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل عادة ما تكون سنة.

2- نسبة السيولة السريعة :و هي عبارة عن نسبة النقدية وشبه النقدية (السندات الحكومية) إلى الخصوم المتداولة وتقتصر هذه النسبة على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي انكماش في القيمة عند التصفية وتحسب

[1]- البحيري سعد صادق ، مرجع سابق، ص 295.

[2]- الزبيدي حمزة محمود، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، عمان الأردن، 2000 ،ص45.

كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = (مجموع الأصول المتداولة . المخزون السلعي) ÷ مجموع الخصوم المتداولة

3- سرعة دوران النقدية :وهي عبارة عن خارج قسمة المبيعات السنوية على النقدية زائد نسبة النقدية وتبين هذه النسبة عدد مرات دوران النقدية عند قيام المؤسسة بعملياتها خلال السنة، حيث لا توجد نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية، لذا يجب القيام بالمقارنات بينها وبين المؤسسات المماثلة لها في النشاط، إضافة إلى ذلك فإن هذه النسبة تحدث خلال السنين مما يقدم المدير مقياسا للكفاية في استخدام النقدية وتحسب:

سرعة دوران النقدية = المبيعات السنوية ÷ (النقدية + شبة النقدية).

4- صافي رأس المال العامل: يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة ويدعى أيضا بصافي رأس المال العامل، ويستخدم صافي رأس المال كمؤشر للحكم على سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير ويحسب كالأتي:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة- الالتزامات المتداولة

وعند الحصول على رأس المال العامل فهو يعد مؤشرا ايجابيا على سيولة المؤسسة، و يتأثر حجم رأس المال العامل ببنود النسب السابقة وتركيبة الأصول المتداولة والالتزامات

ثانيا. نسب النشاط:

تقاس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على مدى البعيد[1].

1- دوران الحسابات المدينة :يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة، والدوران العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة إلى نقد، ويستخدم صافي المبيعات في كشف الدخل لحساب دورات الحسابات المدينة كما يلي:

دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة ÷ معدل رصيد الحسابات المدينة أو الرصيد في نهاية الفترة المالية

[1]- العامري محمد علي إبراهيم ، **الإدارة المالية**، دار المناهج للتوزيع و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص107.

2-معدل دوران رأس المال العامل: يقيس هذا المعدل عدد المرات التي دارها رأس المال العامل ويحسب كمايلي:

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات خلال الفترة ÷ متوسط رأس المال العامل.

3-معدل دوران المخزون :يعتبر مؤشر لدرجة سيولة المخزون ويتم حساب هذه النسبة بقسمة المبيعات على المخزون وذلك كما يلي:

معدل دوران المخزون = المبيعات ÷ المخزون

و يقصد بالمبيعات في هذا القانون رقم المبيعات الإجمالي، في حين أن المخزون يقصد به متوسط المخزون.

4- معدل دوران الأصول المتداولة: يعني العلاقة بين مجموع الأصول وبعض استخدامات تلك الأصول، و يعتبر معدل دوران الأصول المتداولة مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه، ويحسب معدل دوران الأصول المتداولة كما يلي:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول المتداولة

5- معدل دوران إجمالي الأصول :تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ويتم حسابه كما يلي :

معدل إجمالي الأصول = إجمالي المبيعات ÷ إجمالي الأصول

ثالثا. نسب المديونية:

تهتم الإدارة المالية في معرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، ويتم اللجوء إليها لتحقيق ما يلي[1]: تعزيز نظرة الدائنين إلى حق الملكية كونها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة المؤسسة عند الاستحقاق/ زيادة تمويل المؤسسة بالمديونية يؤدي بالملاك إلى السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة .ومن أهم نسب المديونية نذكر:

1- نسبة القروض إلى مجموع الأموال : و تسمى نسبة الرافعة المالية، تحسب بقسمة مجموع القروض (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) على مجموع الأموال، وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين

[1]- الزبيدي حمزة محمود، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص 193.

أموال الشركة، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال الشركة .وتحسب نسبة الرافعة المالية كما يلي:

نسبة الرافعة المالية = القروض ÷ الأموال (الموجودات).

2- معدل تغطية الفوائد :يعتبر معدل تغطية الفوائد مقياسا لمقدرة المؤسسة على خدمة نفقات الدين من الربح المتولد من عملياتها العادية ويحسب كالأتي:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة ÷ الفائدة

3-مضاعف الملكية :تحسب هذه النسبة كما يلي :

مضاعف الملكية = مجموع الموجودات ÷ مجموع حق الملكية. أو

مضاعف الملكية = (1+ الديون) / حق الملكية.

رابعا. نسب الربحية :

تعتبر من أهم الموضوعات التي تهم الإدارة المالية هي الربحية فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية ونجد من أهم النسب مايلي:

1- نسب الهامش :تحسب من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة على صافي المبيعات وتحسب من العلاقة الآتية :

نسبة الهامش = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ صافي المبيعات.

2- معدل العائد على حق الملكية : تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية السهم الواحد، وتحسب من العلاقة:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ÷ حق الملكية.

3- معدل العائد على الاستثمار :هو من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات والتي تهم الإدارة والملاك والمستثمرين، ويدعى بالقابلية الإيرادية، ويحسب كما يلي:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ الاستثمار.

ويعبر الاستثمار عن مجموع الموجودات التشغيلية.

المطلب الرابع: العلاقة بين المراجعة الداخلية والأداء المالي.

لكي تكون عملية تحسين الأداء المالي ذات اهمية يجب علي المؤسسة تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية وهذا ما تتكفل به المراجعة الداخلية عن طريق حماية والبناء والتطوير.

أولا- المراجعة الداخلية عن طريق الحماية: حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقا لكل من:[1]

- التأكد من الموائمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات؛
- حماية أصول المؤسسة؛
- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة.

1: التأكد من الموائمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات.

عند وضع المؤسسة لأهدافها التى تسعي لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسيات والإجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذلك تحديد الجيد للخطط من اجل بلوغ اهداف المرجوة.

2: حماية أصول المؤسسة.

تحتوي اصول المؤسسة علي استثماراتها التى تساعدها في عملية الإنتاج (المباني ،المخزونات ،معدات وأدوات،...الخ)، ويهدف نظام الرقابة الداخلي الي المحافظة علي ممتلكات المؤسسة و الي الحفاظ علي سلامة تلك الاصول المادية.

3:التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة.

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس توقيت الحصول ومدى تمثيلها للواقع.

[1]- صديقي مسعود، مرجع سابق،ص39.

ثانيا– المراجعة الداخلية عن طريق البناء و التطوير:

تتمثل المراجعة الداخلية على انها وظيفة رقابية علاجية و إرشادية إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سلمية وفعالة وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص ومراجعة و تتبع وتحديد و تحليل النتائج الإيجابية والسلبية، و وضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوى والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، وبالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المراجع الداخلي بـ:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات و الخطط الموضوعة؛
- التحقق من حماية الأصول؛
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي؛

كما يمكن أن نقسمها بحسب ما يصبوا المراجع الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة:

- مدخل المراجعة الداخلية مدى الالتزام؛
- مدخل المراجعة الداخلية العمليات.

وتؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دورا في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إذ تعزز هذه الوظيفة من زيادة قدرة المساهمين في المؤسسة، إذ يعمل المراجعين الداخلين من خلال الأنشطة التي ينفذها بزيادة المصداقية العدالة مما يحسن بدوره الأداء المالي في المؤسسة، فبالرجوع بالإطار القانوني لخلية المراجعة الداخلية نجد أن المادة 40 من القانون 01/88 تنص على أن:[1]

"يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل خاصة بالرقابة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، ومع تطور المؤسسات الاقتصادية أصبح من الضروري تطوير وظيفة المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها، فقد أصبحت تستخدم كأداة لتقييم مدى فعالية أساليب الرقابة وتزويد الإدارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب، وهذا ما يحسن من مستوى الأداء المالي للمؤسسة لأن من أنواع المراجعة الداخلية نجد مراجعة الأداء والذي يتضمن فحص ما إذا كانت المؤسسة تستعمل الموارد المتاحة لديها بطريقة أكثر فعالية وكفاءة اقتصادية تمكنها من تحقيق المستوى المطلوب للأداء، ويشمل ذلك النظر في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وأن العمليات أو البرامج يجرى تنفيذه وفقا للأهداف والخطط المسطرة في برامج المراجعة، كم أن من بين أهم أهداف المراجعة الداخلية نجد التأكد من صحة

1– لوصيف لخضر ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص61.

ودقة البيانات المحاسبية والمالية المسجلة في الدفاتر والسجلات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجداتها من الضياع أو الاختلاس أو سؤء الاستعمال وهذا بدوره ما يزيد ممن تحسين الأداء بالمؤسسة.

الشكل رقم(5) : العلاقة بين المراجعة الداخلية والأداء المالي في المؤسسة.

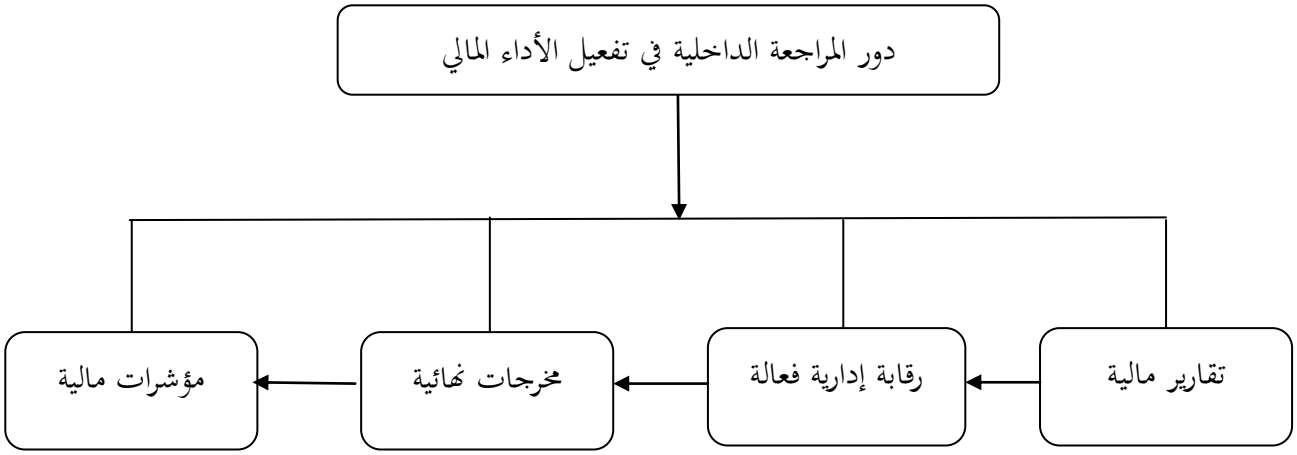

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مراجع سابقة

خلاصة الفصل :

نستنتج من خلال هذا الفصل أن تقييم الأداء يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات ، و من الأساليب التي تساعد على تقييم الأداء المالي عن طريق استخدام النسب المالية.

والمراجع الداخلي المالي من خلال قيامه بالمراجعة المالية فإنه يقوم بفحص و مراجعة القوائم المالية و ذلك من أجل التحقق من أنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و التي تسمح لمستعمليها بأخذ صورة صحيحة عنها، و يساهم المراجع الداخلي في تقييم الأداء المالي من خلال إبداء رأيه بواسطة التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة الداخلية المالية و الذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إليه، و الذي يقدمه في شكل توصيات و نصائح للإدارة بصفة عامة والإدارة المالية بصفة خاصة.

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية للمراجعة الداخلية والأداء المالي للمؤسسة التي تطرقنا فيها إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والأداء المالي في الفصل الأول وتبيان ودورهما في المؤسسة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سنحاول إسقاط ما أخذناه في الفصل الأول على المؤسسة الاقتصادية وفي أرض الواقع وذلك بمؤسسة "النسيج والتجهيز وحدة بسكرة"، وقد تم اختيار هذه المؤسسة TIFIBمحاولين التعرف على وظيفة المراجعة الداخلية ومدى تأثيرها على الأداء المالي بذات المؤسسة، كما سنقوم بالدراسة الميدانية في المؤسسة من خلال إستقراء القوائم المالية و تحليل النسب من خلالها و توضيح الإستنتاجات.

المبحث الأول:تقديم عام للمؤسسة الجزائرية للنسيج و التجهيز

المطلب الأول:النشأة التاريخية للمؤسسة

مؤسسة الصناعات النسيجية، تطمح إلى تطوير مختلف مهام مصالحها وتقليص الواردات من الأنسجة وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة، وقد اخترنا مصلحة المحاسبة والمالية كفضاء للدراسة.

غداة الاستقلال كانت الجزائر تستورد معظم حاجاتها الاستهلاكية من الخارج ،ونتيجة لهذا الوضع تم إنشاء عدة مؤسسات التي كان لها دور في توفير حاجيات السوق الوطنية والقضاء على نسبة كبيرة من الواردات .

من بين هذه المؤسسات التي أنشأت نجد الشركة الوطنية للصناعات النسيجية التي كان لها دور كبير في التخفيض من نسبة هامة من الواردات الخاصة بالصناعات النسيجية، كان هذا بموجب المرسوم رقم66/218 بتاريخ 1966/07/21 الذي يمثل نشاطاتها في استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال كما أنها تضم 31 وحدة إنتاجية مزودة بتجهيزات حديثة ،تستخدم مواد أولية متنوعة كالقطن والصوف.

1-إعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات النسيجية:

إن إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية و الشركة الوطنية للصناعات النسيجية بصفة خاصة الدليل على حرص السلطات الإقتصادية للبلاد على تنظيم الاقتصاد الوطني بحيث تم سنة 1984 إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية SONITEX والتي انبثقت عنها عدة مؤسسات وطنية من بينها المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية وظيفتها تتمثل في الإنتاج تحت إشراف وزارة الصناعات الخفيفة ،وطبيعة نشاطاتها النسيج و التجهيز النهائي للمنتوجات الصوفية ولهاته المؤسسة ستة وجدات موزعة عبر التراب الوطني،من بينها مركب الصوف بسكرة كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (6): المخطط الوطني للصناعات النسيجية SONITEX

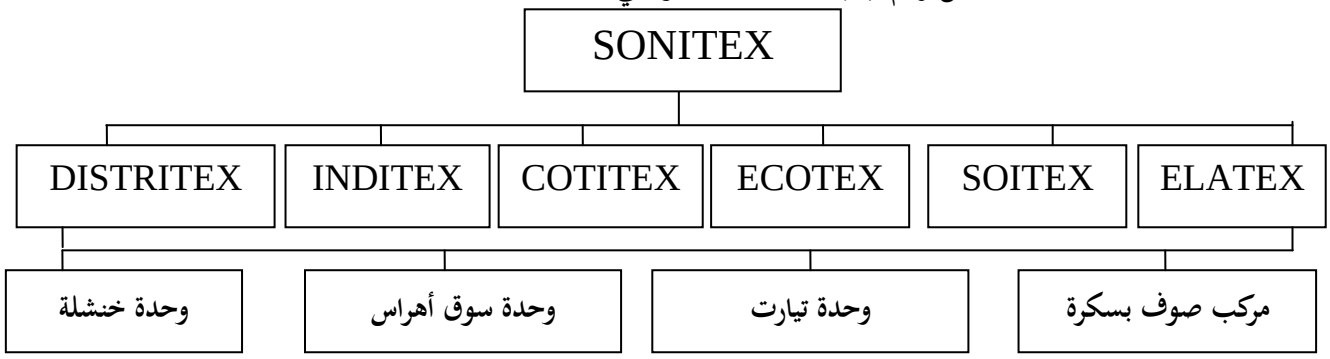

المصدر:مصلحة المحاسبة العامة

تسمية الشركات:

DISTRITEX المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات النسيجية؛

INDITEX المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية؛

ECOTEX المؤسسة الوطنية لتفصيل الملابس الجاهزة القطنية؛

SOITEX المؤسسة الوطنية للصناعات الحريرية؛

ELATEX المؤسسة الوطنية لصناعة الألياف النسيجية الصوفية؛

COTETEX المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية؛

2- التعريف بمؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB:

مقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية ببسكرة ،رأسمالها 8.39000.000دج،وقد تقرر انفصالهما عن (ELATEX) بتسبة بعقد عقد محضر اجتماع الجمعية العامة الاستثنائية للمؤسسة يوم 1998/03/25 وتم تسميتها مؤسسة النسيج والتجهيز FINISSY TISSAGE كشركة مساهمة تابعة لELATEX الشركة القابضة لصناعة المواد المصنعة ،وكان نشاطها في ظل ELATEX قد بدأ في 1982/04/11 بعد مدة انجاز ثلاث سنوات و أربعة أشهر بتكلفة 71.9مليار سنتيم،وأسند انجاز هذه المؤسسة لعدة شركات أجنبية متخصصة كل واحدة منها كما يلي:

- فما تاكس الألمانية مكلفة بالتموين بالخيوط؛

- مازروتو الإيطالية مكلفة بالتكوين التقني للعمال الخاص بتركيب الآلات؛

- اندريتر والتر مكلفة بالهندسة المدنية للمؤسسة.

- وقد مرت عملية الإنجاز بعدة مراحل يمكن حصرها كما يلي:

- أفريل 1976 تمت الدراسة من قبل SNERI؛

- ديسمبر1976 إمضاء العقد بين الشركة الوطنية للصناعات النسيجية وفما تاكس؛

- ديسمبر1977 انطلاق الأشغال بعد تحضير المستلزمات؛

- ديسمبر 1978بداية تركيب الآلات ومختلف التجهيزات الخاصة بالمؤسسة؛

- ديسمبر1979الإنطلاقة التجريبية؛

- ديسمبر1980وضع مخطط إنتاج بمعدل تجريبي منتظم؛

- 11أفريل1982الإنطلاقة الفعلية في الإنتاج؛

- 03ماي 1983التدشين الرسمي من قبل الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد.

جدول رقم (2): يبين تطور الإنتاج ورقم الأعمال المؤسسة مابين (1995–2002)

السنة	الكمية	القيمة المالية
1995	583.449.79	179.302.885.45
1996	641.069.25	126.641.258.26
1997	550.340.70	157.471.047.28
1998	1.028.344.50	240.901.950.70
1999	2.862.283.51	195.520.039.06
2000	640.219.296	195.520.039.06
2001	432.391.00	169.320.760.97
2002	345.248.00	186.113.757.42

المصدر:مصلحة المحاسبة العامة

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية و الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

1– الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

إن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة تتمثل في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني وذلك من خلال مايلي :

– المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية.

على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة ، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين و رجال الأمن الداخلي للمؤسسة ، والمسيرين ، العمال داخل الورشات.

– المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها الى مصلحة الضرائب التابعة للولاية .

2- الأهداف الإستراتيجية :

تعد الأهداف الإستراتيجية سببا لتميز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء ، من هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها بكل ما لها من طاقة :

- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية من منتجاتها؛
- السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر؛
- تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجوها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة؛
- العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها؛
- المساهمة في تنمية المنطقة ، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة؛
- تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها؛
- العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها؛
- المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية؛
- محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني؛
- العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها؛
- إيجاد أسواق داخلية و خارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية؛
- يقوم بإعدادها المدراء التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي :

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام ن وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى ، بالإضافة الى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف ، وسنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB التطرق لمختلف المديريات والدوائر والمصالح المكونة لها الموضحة على النحو التالي :

1- مديرية التجارة : تنقسم إلى 3 مصالح تتمثل:

أ- مصلحة التجارة : ودورها هو بيع القماش محليا وخارجيا و تنقسم إلى 3 فروع :

* فرع الفوترة: يهتم بانجاز الفواتير الخاصة بعمليات البيع.

* فرع البيع:دوره البيع المباشر إما بالتجزئة وذلك لصالح العمال أو بالجملة لصالح المؤسسات.

* فرع تسيير المخزون:يهتم بإدخال وإخراج القماش النهائي.

ب- مصلحة تسيير المخزونات:يتمثل دورها في تخزين جميع المواد بكل أنواعها،وتنقسم هذه المصلحة إلى 3 فروع:

* فرع تسيير المخزونات:يهتم بإدخال و إخراج القماش الخام.

* فرع تسيير المواد الأولية:يهتم بإدخال المواد الأولية المتمثلة أساسا في الخيط.

* فرع تسيير المواد الكيميائية:يهتم بإدخال وإخراج المواد الكيميائية المستعملة في تنظيف القماش و التجهيز.

ج- مصلحة الشراء:تهتم أساسا بعمليات الشراء وتنقسم إلى فرعين:

*فرع الشراء الداخلي : دورة القياس بالاتصال بالموردين المحليين و الاتفاق معهم على أنواع و أسعار المواد.

*فرع الشراء الخارجي : يقوم بعمليات الشراء و استيراد المواد الأولية من الخارج

شكل رقم(7):يبين فروع مديرية التجارة

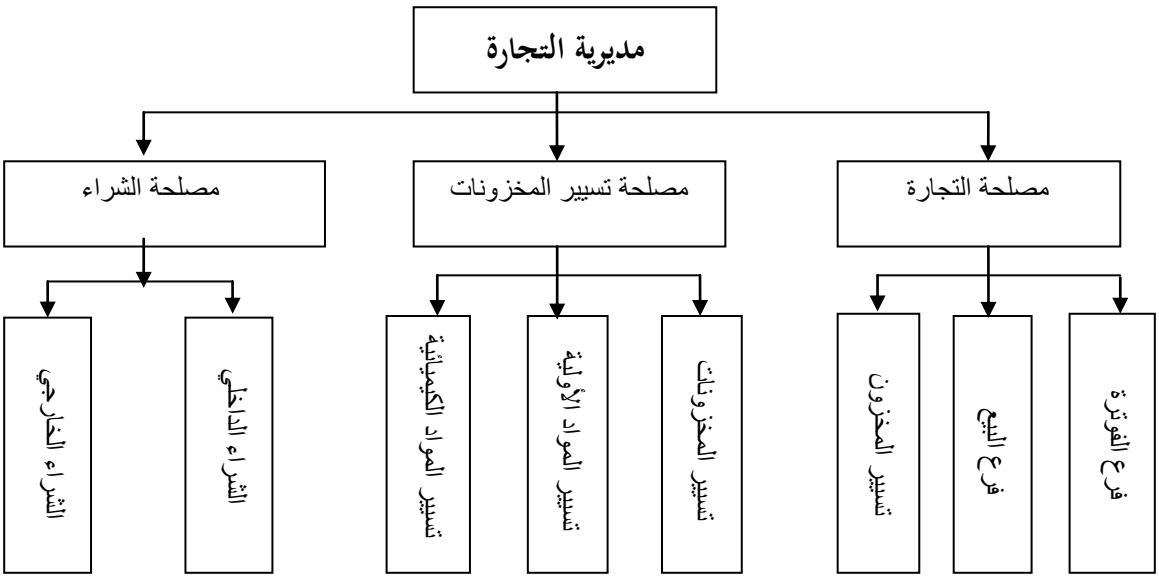

المصدر:من إعداد الطالب بإعتماد على الملحق رقم (1)

2- مديرية الاستغلال : وتحتوي على مصلحة البرمجة التي تقوم ببرمجة أنواع القماش وتنقسم إلى 6 فروع :

* مصلحة البرمجة : تقوم ببرمجة كل أنواع القماش.

* مصلحة التحضير: دورها تحضير الخيط للدخول في العملية الإنتاجية.

* مصلحة النسيج : دورها القيام بعملية نسيج القماش.

* مصلحة التصليح : دورها تصليح الأخطاء التي يقع بالقماش بعد نسجه

* مصلحة التجهيز النهائي : دورها كواء القماش النهائي ومراقبته وكفه وتغليفه.

3- مصلحة الصيانة : تحتوي هذه المديرية على مصلحة الصيانة العامة التي تقوم بتركيب قطع الغيار الخاصة بالآلات الميكانيكية ولها 5 فروع :

* فرع الكهرباء:دورها تسيير الكهربائي في المؤسسة.

* فرع التسخين:دورها تسخين المياه وإرسالها إلى الورشات لغسل القماش.

* فرع التبريد و التكييف:دورها توفير الجو الملائم للقيام بالعمل على أكمل وجه.

* فرع تكرير المياه:يقوم بتصفية المياه وتوفيرها للمركب.

* فرع الملحقات:دورها توفير كل ما تحتاجه الفروع الأخرى.

4-مديرية الموارد البشرية و المالية:ويشرف عليها مدير مكلف بالموارد البشرية ويسهر على تسييرها وتنقسم إلى 5 مصالح :

أ-مصلحة الموارد البشرية:وتنقسم إلى فروع :

* فرع الأجور:وهو الذي يسهر على أجور العمال.

* فرع المواد البشرية:وهو الذي يعمل على سير شؤون العمال(الغيابات،العطل السنوية،العطل المرضية...).

ب- مصلحة الوسائل العامة:وتنقسم إلى فرعين:

* فرع النقل : وهو الذي يعمل على توفير جميع الوسائل داخل المؤسسة(حافلات داخل المؤسسة،حافلات نقل العمال....).

* فرع الصيانة : وهو الذي يتكفل بكل أعطاب المؤسسة.

ج- مصلحة الشؤون الاجتماعية:وهي التي تشرف على شؤون العمال.

د- صلحة النظافة للعمارات والمساحات:وتعمل على تنظيف المؤسسة داخليا وخارجيا.

هـ- مصلحة المحاسبة العامة:تقوم هذه المصلحة بتسجيل مختلف نتائج الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ومراقبة الفواتير وتصحيحها في حالة وجود خطئ وتسديدها عن طريق حوالة الدفع.

* فرع المشتريات(خاص بالموردين les fournisseurs) : يسجل هذا الفرع جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالشراء (شراء مواد ومتطلبات خاصة بالمؤسسة)ولا تتم هذه العملية إلا بعد الحصول على جميع وثائق الإثبات .

* فرع المبيعات : ويقوم هذا الفرع بتنفيذ جميع العمليات المحاسبية الخاصة البيع سواء كانت بالجملة أو بالتجزئة وذلك استنادا إلى الوثائق التالية(الطلبية،فاتورة البيع).

* فرع المالية(خاص بالبنك) : يكمن دور هذا الفرع في معالجة ومراقبة جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالبنك دخول وخروج.

* الصندوق : مهام مسك الصندوق تلبية المتطلبات الخاصة بالمؤسسة(ذات المبالغ الصغيرة التي لا تفوق 25000دج).

* فرع تسيير المخزون : يسهر على التسيير الحسن للمخزون ومن ثمة مراقبة وتصحيح كل الأخطاء التي تنتج على حركة الدخول أو الخروج .

الشكل رقم (8):يبين فروع مديرية الموارد البشرية

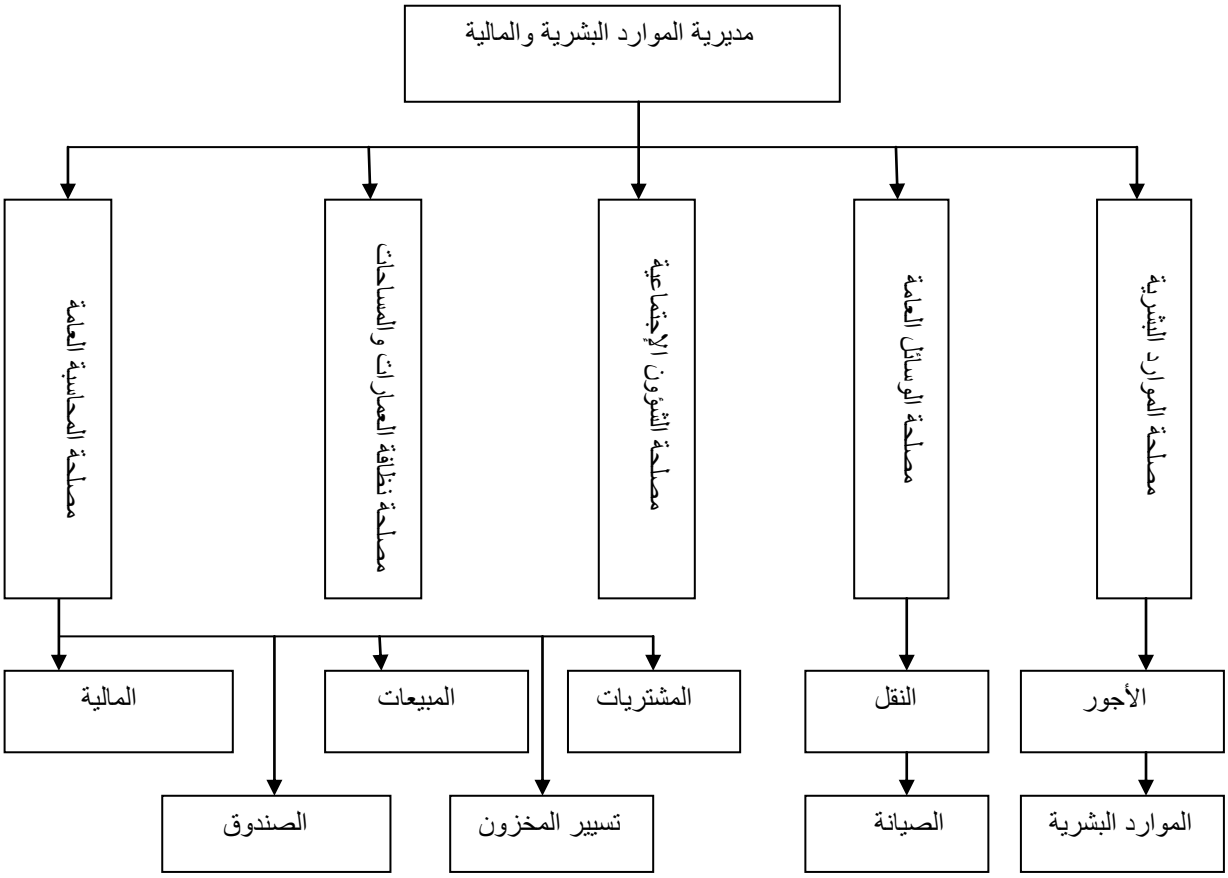

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (1)

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية المالية لعناصر القوائم المالية(ميزانية)

المطلب الأول: عرض أصول وخصوم المؤسسة لسنوات 2010-2011

1- عرض أصول المؤسسة:

1. الأصول الثابتة ACTIFS NON COURANTS
2. الأصول الجارية ACTIF COURANT

1- الأصول الثابتة: تتكون من الاستثمارات والتجهيزات والتركيبات والأراضي والمباني...الخ،التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة طويلة مما يميزها بقلة حركتها وتحقيقها لمنافع إقتصادية مستقبلية.

يمكن للمراجع الداخلي القيام بالفحوصات من اجل التأكد من تواجدها لدي المؤسسة وعلي سبيل المثال مجموعة من الفحوصات التي يجريها المراجع الداخلي:

- مطابقة الجرد المادي للاستثمارات مع الجرد المحاسبي؛

- التأكد من ان الاستثمارات قيد التنفيذ قد تم تسجيلها بسعر التكلفة؛

- الاطلاع علي فواتير الشراء للمعدات الجديدة.

2- الأصول الجارية: تتكون هذه من مختلف المخزونات بمختلف اشكالها بضاعة جاهزة لتسويق او مواد اولية قابلة للتصنيع و زبائن المؤسسة،حيث يمكن للمراجع الداخلي بالقيام بمجموعة من الفحوصات من بينها العلاقة بين المؤسسة والغير من حيث حقوقها عليهم (العملاء) وكذلك من الاموال الجارية اما في صندوق او الحسابات الجارية لدي البنوك وتتم مراجعة هذا الجزء كتالي:

التحقق من الموجود بتأكد من كميات الخزون المتبقية في مخازن المؤسسة؛

- التأكد من قيمة المخزون حسب الجرد؛

- فحص الاثباتات للتسبيقات المقدمة من الزبائن؛

- اجراء فحص لحسابات الموردين المسددة.

سنعرض من خلال الجدول التالي عناصر أصول مؤسسة النسيج والتجهيزTIFIB خلال الفترة 2010-2011 .

الجدول رقم(3):يبين تطور أصول الميزانية المالية لسنوات 2010-2011 لمؤسسة TIFIB

2010		2011	
الأصول	المبالغ	الأصول	المبالغ
الأصول الثابتة	**-**	**الأصول الثابتة**	**-**
التثبيتات غير معنوية	179180.16	التثبيتات غير معنوية	103283.75
أراضي	181667000.00	أراضي	181667000.00
مباني	1003738763.15	مباني	951966360.80
التثبيتات العينية الأخرى	108244921.82	التثبيتات العينية الأخرى	47097908.05
الضرائب المؤجلة على الأصول	11898814.02	الضرائب المؤجلة على الأصول	119387666.32

مجموع الأصول الثابتة	**1305744104.15**	مجموع الأصول الثابتة	**1300222218.92**
الأصول الجارية	**-**	**الأصول الجارية**	**-**
مخزونات ومنتجات قيد الصنع	666366307.83	مخزونات ومنتجات قيد الصنع	602664738.09
زبائن	252372469.74	زبائن	470119538.48
المدينون الأخرون	28153614.22	المدينون الأخرون	6099013.53
الضرائب	341480305.64	الضرائب	293479768.00
الخزينة	94308190.66	الخزينة	65873002.88
مجموع الأصول الجارية	**1382680888.09**	مجموع الأصول الجارية	**1438236060.98**
مجموع الأصول	**2688424992.24**	**مجموع الأصول**	**2738458279.90**

المصدر:من إعداد الطالب بإعتماد على الملحق رقم (2)

شرح أصول المؤسسة 2010-2011

من خلال اطلاعنا علي أصول مؤسسة لسنتين 2010-2011 فأننا نلاحظ تطور في اصولها حيث كانت في سنة 2010 تقدر بـ:2688424992.24دج وأصبحت في سنة 2011 تقدر بـ:2738458279.90دج،بفارق زيادة في 2011 يقدر:50033287.66 دج وهذا مما يدل علي السياسة المنتهجة من قبل ادارة المؤسسة ويتم تفسير تلك الزيادة في ايرادات المؤسسة وهذا ما يقوم به المراجع الداخلي بتقديم اهم ملاحظات والإرشادات للإدارة حول مختلف العمليات الواقعة في اصول المؤسسة من خلال مقارنتها من أجل مساعدة الادارة في تحديد مستوي الاداء من حيث انخفاضه او ارتفاعه مع تقديم اهم الثغرات في النظام واهم ملاحظات حول تجنب اعمال الغش والتلاعبات التى يمكن ان تحدث.

2- عرض خصوم المؤسسة:

تظهر لنا في الميزانية في جانبها الايسر الخصوم وهذه الاخيرة تتكون من المجموعات التالية:

1. رؤؤس الاموال الخاصة.
2. الخصوم الغير جارية.
3. الخصوم الجارية.

1- رؤوس الاموال الخاصة: تعتبر اهم جزء من مصادر التمويل وتعرف علي انها مجموعة المصادر والتمويل التي احضرها اصحاب المشروع او الملاك عند تأسيس المؤسسة وكذالك الاموال المتراكبة جراء نشاطها والتي تترك تحت تصرف المؤسسة ومن الفحوصات التي يجريها المراجع الداخلي يمكن ان نذكر التالي:

- فحص الاقساط المتأخرة والتأكد من اتخاذ المؤسسة الاجراءات القانونية الكافية بالمحافظة علي حقوقها؛
- الأطلاع علي اجراءات تأسيس المؤسسة ونظامها الداخلي؛
- التأكد من احترام النسبة القانونية في تكوين الاحتياطي القانوني.

2- الخصوم الغير الجارية: تتمثل في القروض والديون المالية وعي عبارة عن مجموعة من الالتزامات الناتجة عن العلاقة بين المؤسسة ومتعاملين خارج المؤسسة كالبنوك ومن طرق الفحص التي يجريها المراجع الداخلي نذكر ما يلي:

- فحص عقود القرض المالي وما تتضمنه من شروط؛
- تحقق من كيفية حساب أقساط الممنوحة للبنك وكذلك معدلات أساط الفائدة؛
- التأكد من ان كل الديون المرتبطة بالمؤسسة قد تم تسجيلها.

3- الخصوم الجارية: يتمثل هذا الجزء في مجموعة الديون التي تمثل أكثر استحقاقا وأكثر سدادا في الوقت القريب ويتم فحصها من قبل المراجع الداخلي علي نحو التالي:

- التحقق من جداول انتضام وفاء الدين؛
- الإطلاع الدوري علي تسريحات لإدارة الضرائب؛
- مراجعة التسجيلات المحاسبية للفواتير ومقرنتها مع طلبات الشراء المرسلة للموردين.

سنعرض من خلال الجدول التالي عناصر الخصوم مؤسسة النسيج والتجهيز خلال الفترة 2010-2011 .

الجدول رقم (4) : الميزانية المالية لخصوم المؤسسة.

2010		2011	
الخصوم	المبالغ	الخصوم	المبالغ
رؤوس الأموال الخاصة	**-**	**رؤوس الأموال الخاصة**	**-**

رأس المال الصادر	1000000.00	رأس المال الصادر	1000000.00
نتيجة صافية	(565730801.63)	نتيجة صافية	(412674233.70)
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	(2496899813.69)	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد	(3062630615.32)
رؤوس الأموال الخاصة	**(3061630615.32)**	**رؤوس الأموال الخاصة**	**(3474304849.02)**
الخصوم الغير جارية	**-**	**الخصوم الغير جارية**	**-**
القروض والديون المالية	402000000.00	القروض والديون المالية	402000000.00
الضرائب المؤجلة	84235085.31	الضرائب المؤجلة	86567731.81
المؤونات والحسابات المدرجة في الحسابات سلفا	311017782.23	المؤونات والحسابات المدرجة في الحسابات سلفا	307927767.75
ديون طويلة الأجل	**797252867.54**	**ديون طويلة الأجل**	**796495499.56**
الخصوم الجارية	**-**	**الخصوم الجارية**	**-**
الموردين والحسابات الملحقة	217016302.28	الموردين والحسابات الملحقة	244524054.35
الضرائب	0.00	الضرائب	45616532.51
الديون الأخرى	310495052.31	الديون الأخرى	319981101.54
خزينة الخصوم	1155348685.25	خزينة الخصوم	1401558658.06
حسابات غير معنونة	3269942700.18	حسابات غير معنونة	3404587282.90
ديون قصيرة الأجل	**4952802740.02**	**ديون قصيرة الأجل**	**5416267629.36**
مجموع الخصوم	**2688424992.24**	مجموع الخصوم	**2738458279.90**

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على الملحق رقم(3)

شرح خصوم المؤسسة 2010-2011:

من خلال فحص خصوم مؤسسة نلاحظ تطورا فيها حيث كانت في سنة 2010تقدر بـ: 2688424992.24دج واصبحت في سنة 2011 تقدر بـ: 2738458279.90دج بفارق يقدر 50033287.66 وذلك التطور يتم تفسيره علي أنه الزيادة في ديون الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة وذلك من خلال سعيها للبقاء في ضل المنافسة

الشديدة ،حيث ان المؤسسة تسعى الي توسيع استثماراتها يفسر بما يقوم به المراجع الداخلي بالتأكد من تسجيل المحاسبي الصحيح دون وجود تلاعب وغش في مختلف هذه العمليات ويبدي رأيه حول الأداء في مختلف تلك العمليات.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة 2010-2011

1- رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

-من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

البيان	2010	2011
أموال دائمة	(2264377748)	(22677809349)
أصول ثابتة	1305744104.15	1300222218.92
رأس المال العامل	(3570121852)	(23978031568)

- من أسفل الميزانية :

أموال دائمة هي كل المواد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة وتتكون من أموال خاصة وديون طويلة الأجل

البيان	2010	2011
الأصول المتداولة	1382680888.09	1438236060.98
الخصوم المتداولة	4952802740.02	5416267629.36
رأس المال العامل	(3570121852)	(23978031568)

التحليل:

يعني أن الأموال الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول الثابتة وتعرف المؤسسة في هذه الحالة صعوبات في تسديد المستحاقات أي عدم توفر السيولة الأزمة وهذا مايدل على ضعفها المالي ب(3570121852)في 2010 وخاصة في 2011 حيث إتخذت المؤسسة مخاطرة عالية عن طريق زيادة الإقتراض بزيادة تقدر (20407909716)دج، وتعتبر سياسة هجومية ذات مخاطرة عالية في الإستثمار عن طريق زيادة الإقتراض.

2- رأس المال العامل الخاص :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

البيان	2010	2011
الأموال الخاصة	(3061630615.32)	(3474304849.02)
الأصول الثابتة	1305744104.15	1300222218.92
رأس المال العامل الخاص	(4367374719)	(4774527068)

التحليل:

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالبا خلال السنتين 2010-2011 وهذا ما يؤكد العجز المالي للمؤسسة حيث أنها غير قادرة علي تمويل استثماراتها بأمواله الخاصة.

3- رأس المال العامل الإجمالي :

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال +القيم القابلة للتحقيق +قيم جاهزة

البيان	2010	2011
قيم الإستغلال	666366307.83	602664738.09
القيم القابلة للتحقيق	622006389.50	769698319.50
قيم جاهزة	94308190.66	65873002.88
رأس المال العامل الإجمالي	1382680888	1438236060.5

قيم الإستغلال (المخزونات): وهي عبارة عن مختلف البضائع والمواد الأولية والمنتجات التى بحوزة المؤسسة.

القيم القابلة للتحقيق (غير جاهزة): هي كل الحقوق التابعة للمؤسسة والمتواجدة لدى الغير.

قيم الجاهزة(المتاحات):وهي الأموال التي توجد بحوزة المؤسسة وتحت تصرفها.

التحليل:

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب وفي تزايد مستمر من سنة إلي أخري و هذا راجع إلي ارتفاع. القيم قابلة للتحقق في حين نلاحظ أن قيم الاستغلال و القيم الجاهزة في انخفاضة مما يدل علي أن هذه الزيادة في رأس المال العامل الإجمالي يعكس تطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة.

4- رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

البيان	2010	2011
ديون طويلة الأجل	797252867.54	796495499.56
ديون قصيرة الأجل	4952802704.02	5416267629.36
رأس المال العامل الأجنبي	5750055571.6	6212763128.9

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر من سنة إلي أخرى و هذا نتيجة الديون القصيرة الأجل مع ثبات الديون الطويلة الأجل نسبيا، ومنه نستنتج أن المؤسسة تعتمد علي الديون القصيرة الأجل لتمويل احتياجاتها وذالك لتوفرها علي السيولة الكافية لمواجهة إلتزماتها علي المدى القصير.

5- احتياجات رأس المال العامل: احتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها و مدينوها بالديون قصيرة الأجل

إحتياجات رأس المال = (قيم الإستغلال+قيم قابلةللتحقيق)- (الديون قصيرة الأجل- تسبيقات بنكية)

البيان	2010	2011
قيم الإستغلال	666366307.83	602664738.09
قيم قابلة للتحقيق	622006389.50	769698319.50
الديون قصيرة الأجل	4952802740.02	5416267629.36
تسبيقات بنكية	-	-
إحتياجات رأس المال	(3664430043)	(4043904572)

التحليل:

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل لسنتي 2010و 2011 سجلت قيم سالبة وهذا يعني أن إحتياجات التمويل

أقل من موارد التمويل و هذا راجع لضعف نشاط المؤسسة الذي ينحصر في عملية الإنتاج والبيع دون البحث على إستثمارات جديدة.

6- الخزينة : هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة .

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال

البيان	2010	2011
رأس المال العامل	(3570121852)	(23978031568)
إحتياجات رأس المال	(3664430043)	(4043904572)
الخزينة	(94308191)	(19934126996)

التحليل: للمؤسسة عجز في الميزانية خلال 2010 وخاصة في 2011 مع العلم أن الميزانية المثلى تساوي الصفر.

المطلب الثالث: النسب المالية 2010-2011.

من خلال هذا الجدول سوف نتطرق إلى مختلف النسب المالية للمؤسسة 2010-2011.

جدول رقم (5) يوضح التحليل المالي عن طريق النسب المالية :

البيان	2010	2011
نسبة التمويل الدائم =		
أموال دائمة	(2264377748)	(22677809349)
أصول ثابتة	1305744104.15	1300222218.92
	-1.73 =	**-17.44** =
نسبة الإستقلالية المالية =		
أموال الخاصة	(3061630615.32)	(3474304849.02)
مجموع الديون	4952802740.02	5416267629.36
	-0.61 =	**-0.64** =

نسبة الملاءمة = الأصول الجارية ديون قصيرة الأجل	1382680888.09 4952802740.02 **0.27** =	1438236060.98 5416267629.36 **0.26** =
نسبة سيولة الأصول = الأصول الجارية مجموع الأصول	1382680888.09 2688424992.24 **0.51** =	1438236060.98 2738458279.90 **0.52** =
نسبة كثافة السيولة = الأصول الغير جارية مجموع الأصول	1305744104.15 2688424992.24 **0.48** =	1300222218.92 2738458279.90 **0.47** =
نسبة السيولة المختصرة = قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق ديون قصيرة الأجل	1288372697.3 4952802740.02 **0.26** =	1372363057.6 5416267629.36 **0.25** =
نسبة الخزينة الفورية = قيم االإستغلال ديون قصيرة الأجل	666366307.83 4952802740.02 **0.13** =	602664738.09 5416267629.36 **0.11** =

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (2) والملحق رقم (3).

التعليق على الجدول :

1- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ،و من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة واتضح أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة 2010 وخاصة 2011 حيث بلغت النسبة 17.44- هذا ما يدل على أن المؤسسة لها عجز مالي على المدى الطويل لأن النسبة أقل من 1 و ذلك راجع إلى إنخفاظ الأموال الدائمة في الدورتين.

2- نسبة الإستقلالية المالية: نلاحظ أن نسب الإستقلالية المالية للمؤسسة خلال السنتين 2010-2011 هي على التوالي 0.61-/0.64-،أي أن الديون تزيد على الأموال الخاصة بمقدار كبير، وبما أن النسب سالبة يعني ذلك أن المؤسسة مشبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بضمانات.

3- نسبة الملاءة: تمثل هذه النسبة الضمانات الخاصة بتسديد المؤسسة لديونها و يجب أن تكون أكبر من1، و في حالة كونها أصغر من 1 فإن ذلك يعني أن الديون أكبر من الأصول الممتلكة أي أن المؤسسة في حالة عجز عن التسديد،ومن خلال الجدول إتضح أن نسب الملاءة للسنتين 2010-2011 هي على التوالي 0.27/ 0.26، أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل .

4- نسبة سيولة الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب سيولة الأصول للسنتين 2010-2011 هي على التوالي 0.51/ 0.52 و كلما كانت هذه النسبة أكبر من0.5 فهذا معناه أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة و هذه الحالة جيدة إذا كانت الأصول المتداولة تحقق ربحا كافيًا.

5- نسبة كثافة السيولة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب كثافة السيولة للسنتين 2010-2011 هي على التوالي 0.48/ 0.47 مما يعني ذلك أن سنة 2010 ذات أكبر سيولة نسبيا من سنة 2011.

6- نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السيولة المختصرة للسنتين 2010-2011 هي على التوالي 0.26/ 0.25 ويجب أن تكون القيمة المثلى محصورة بين الحدالأدنى 0.3 و الحد الأقصى 0.5 وهي تمثل تغطية الديون القصيرة بواسطة الأموال المتداولة من غير المخزونات ومن خلال النسب فإن المؤسسة لم تستطع من تغطية الديون القصيرة بواسطة الأموال المتداولة لسنتي 2010-2011.

7- نسبة الخزينة الفورية: إن هذه النسب تبين قدرة المؤسسة على الإعتماد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها وتتراوح القيمة المثلى لهذه النسبة بين 0.2 و . 0.6 ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسب الخزينة الحالية للسنتين 2010-2011 هي على التوالي 0.13/ 0.11 حيث تبين النسب أن الؤسسة ليست لها القدرة للوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها.

المبحث الثالث:المراجعة الداخلية المالية:

المطلب الأول: إعداد تقرير المراجعة الداخلية:

يمر عمل المراجع الداخلي المالي بعدة مراحل، ويجري العديد من الفحوصات والاختبارات لكي يصل إلى صياغة تقريره النهائي حول حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، ولاشك أن مؤسسة بحجم TIFIB يرتبط نشاطها وتعاملاتها الاقتصادية بالعديد من الأطراف، ويقدم المراجع الداخلي النصح و الإرشاد للإدارة العامة.

أولا :بالنسبة للأطراف الداخلية(الإدارة):

فإن تقرير المراجع الداخلي المالي يوجه ملاحظات وتحفظات تتعلق بالعيوب ونقاط الضعف التي تظهر على مستوى الفهم والتطبيق لنظام المراقبة الداخلية، وبذلك يساهم في لفت انتباه الأشخاص المعنيين بذلك وتفادي ارتكاب هذه الأخطاء والعيوب مستقبلا.

ويتوجه إلى المسؤولين عن مسك دفاتر وحسابات المؤسسة (مصلحة المحاسبة) بإبراز الأخطاء الشكلية والموضوعية في التقديرات وعمليات التسجيل والطرق المتبعة ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يعرض كذلك تقرير خلية المراجعة الداخلية على مجلس الإدارة والرئيس المدير العام للمؤسسة ، وهي الهيئة العليا المكلفة برسم وتحديد إستراتيجيات المجمع ككل، ومما لاشك فيه أن العيوب ونقاط الضعف ومجمل التحفظات التي يشير إليها المراجع الداخلي المالي في تقريره تعد ذات أهمية بالنسبة لمجلس الإدارة وتؤخذ في الحسبان عند صياغة واتخاذ القرارات الإستراتجية، وخاصة عند تقديم الملاحظات فيما يخص النشاط المالي مع تقديم مجمل نقاط الضعف فإن الإدارة تقوم على اتخاذ معظم القرارات المرتبطة به و خاصة القرارات التمويلية المساهمة في تحسين نشاط المؤسسة ككل.

ثانيا :بالنسبة للمراجع الخارجي:

يعتمد المراجع في كثير من الأحيان على التقرير الذي تعده خلية المراجعة الداخلية، أي أنه يوجد تكامل بين المراجعة الداخلية في المؤسسة و المراجعة الخارجية، فالمراجعة الداخلية تعتبر نقطة البداية التي يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد

عليها خاصة في عمله و أثناء قيامه بإعداد التقارير وذلك بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية، إضافة إلى ضيق الوقت لدى المراجع الخارجي الذي يؤدي به في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على التقرير الذي تعده خلية المراجع الداخلية.

ثالثا معلومات مرتبطة بتقييم الأداء الرقابي للمؤسسة

تقوم كل عمليات الاستغلال(شراء، إنتاج، بيع...الخ) في المؤسسة على إجراءات مضبوطة ومدونة في دفاتر تمكن الأشخاص المعنيين من الإطلاع عليها وممارسة وظائفهم على النحو الأفضل، وتمسك محاسبة المؤسسة المتعلقة بجميع حساباتها بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وفق برامج خاصة، توضح هذه الأنظمة وضعية العناصر المختلفة في المؤسسة، وتسمح بمزاولة التفتيش على الأنظمة التشغيلية ومختلف العناصر، ونشير إلى أن الأصول الضخمة لمبالغ للشركة يتم متابعتها من حيث مخلف التطورات التي تطرأ عليها مركزيا في ملف خاص، وتمسك كل الفروع حساباتها بصفة مستقلة ، ويتم تجميع حسابات كل الفروع في نهاية السنة المالية للوصول إلى الوضعية المالية للمجمع ككل، وتقوم مديرية المراجعة الداخلية في المجمع بعد الإطلاع على مختلف تقارير المراجعين الداخلين الماليين للفروع بإعداد تقرير عن الوضعية المالية و كذا تقديم النصح و الإرشاد للإدارة العليا فيما يخص هذا الأداء و كذا تحسينه .

المطلب الثاني: صعوبات تقييم الأداء المالي

إن اغلب الصعوبات أو المشاكل التي تصادفها عملية تقييم الأداء هي عراقيل تظهر أو ترتبط بدرجة أولي بعملية تقييم أداء الأفراد وهذا راجع إلي كون وسائل تقييم الأداء هي الأفراد أنفسهم وبالتالي فان مؤشرات التقييم هي مؤشرات ذاتية تتأثر بخصائص المقوم .

وتظهر هده المشاكل والصعوبات عندما لا يتمكن القائمين بالتقييم احترام شروط العملية وخصائصها وتتمثل هده المعوقات فيما يلي :

1- النزعة المركزية والنزعة التطرفية : تعد النزعة المركزية احدي المشكلات التي تواجه إجراء عملية التقييم وخاصة منها الأداء البشري وتتمثل في ميل القوائم المالية بالتقييم إلي إصدار أحكام متوسطة اتجاه المقومين أي أن المقومين يحصلون علي درجة متوسط مثلا أما النزعة التطرفية فهي عكس سابقتها.

2- التشابه : ويقصد به تشابه القائم بالتقييم والمقوم في مجموعة من العناصر أو الخصائص وقد بينت العديد من الدراسات أن القائمين بالتقييم يصدرون أحكاما ايجابية في صالح الأشخاص المشتركين معهم في بعض الخصائص كالانتماء إلي نفس المنطقة الاجتماعية الدراسة في نفس الجامعة فمثل هدا التشابه قد يعرقل التقييم الجيد

3- **اثر التعارض** يتمثل هدا الأثر في الميل إلي تقييم فرد ما من خلال مقارنة أدائه بأداء زملائه المحيطين به بدل من تقييمه علي أساس متطلبات عمله

خلاصة الفصل

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من ضمان إستمراريتها يجب عليها تحديد نقاط الضعف والقوة في عملية تسييرها،كان لا بد عليها من القيام بعملية تقييم وتحسين أدائها المالي،وذلك باستخدام المراجعة الداخلية التي تصهر علي حماية اصولها وترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة وفعالية ، ومن اجل بلوغ الأهداف المسطرة ومحددة يتوجب علي المؤسسة ان تستخدم معايير ومؤشرات المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية .

الخـاتمـة:

أدى التوسع الكبير للمؤسسات وكبر حجمها الاقتصادي وانتشارها جغرافيا إعطاء أهمية كبيرة منها لحماية ممتلكاتها، وسعيا منها لتحسين نشاطها الاقتصادي أدى بالمسؤولين إلى ضرورة وضع نظام خاص بالمراجعة، حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومنعها، والمراجعة المالية تقوم على أساس فحص الدفاتر والسجلات بهدف التأكد من القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وتعد وظيفة المراجعة الداخلية عملية مستقلة وموضوعية واستشارية ترمي إلى رفع قيمة أعمال أية منظمة وتحسينها ، كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية من بين الأدلة القوية في بناء تقرير المراجعة الداخلية المالية، وتكون المراجعة الداخلية المالية تحت اشراف موظفين ذوي كفاءة وخبرة عالية.

كما تناولنا تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة للمراجع الداخلي خاصة وأن معايير المراجعة و بالضبط المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني يركز على تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، فمن خلال هذا التقيم يحدد إطار المراجعة و نطاق الفحص و مدى و نوع الإجراءات التي يجب عليه إتباعها و كذلك طبيعة و مدى عمق الأدلة التي عليه جمعها، و يعتمد المراجع الداخلي على هذا التقييم و ذلك بهدف إعطاء التوصيات اللازمة و الخاصة بتحسين هذا النظام و تطويره إذ ألزم الأمر ذلك.

وكذلك تقييم الأداء المالي يعتبر الأساس الذي تقوم بهالمراجعة الداخلية المالية إذ من خلال هذا الأخير يمكن للمؤسسة اتخاذ القرارات الصحيحة، اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة والمبرمجة وهذا لأن تقييم الأداء المالي يعتبر المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام متعامليها.

نتائج اختبار الفرضيات.

– **الفرضية الأولى** :فيما يخص أن المراجعة الداخلية هي وظيفة حتمية لجميع المؤسسات الاقتصادية تساعد على تحسين الأداء و ترشيد القرارات، و يتوقف نجاحها على إتباع المراجع على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، توصلنا إلى أن المراجعة الداخلية هي وظيفة تابعة للإدارة وضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء و ترشيد القرارات لدى الإدارة العليا ولا بد من توفر مجموعة من المعايير التي يجب على المراجع إتباعها من أجل أن يؤدي مهمته على أحسن وجه.

– **الفرضية الثانية:** أما فيما يخص الفرضية الثانية و المتمثلة في قيام المراجعة الداخلية باكتشاف نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية، فتوصلنا إلى أن المراجع الداخلي يقوم على تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال مراحل محددة تبدأ

بتقييم كيفية تصميم هذا النظام من طرف الإدارة و وصولا إلى التقييم النهائي له ومعرفة فعاليته و قوته للوصول في الأخير إلى اكتشاف نقاط القوة و الضعف فيه و إبداء الرأي حوله.

– **الفرضية الثالثة** :تقوم المراجعة الداخلية المالية بفحص و مراجعة القوائم المالية لتأكد من الوضع المالي داخل المؤسسة، و كذا تقوم بتقييم المشروع من الناحية المالية من حيث السيولة داخل المؤسسة و كذا القوائم المالية، بهدف التحقق والوقوف على مختلف المعلومات المالية و المحاسبية للتأكد من صدقها و صحتها، وبالتالي الحكم على صحة هذه الفرضية.

– **الفرضية الرابعة** : والتي تتضمن " تساهم المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"، لاحظنا تحقق هذه الفرضية من خلال نتائج الدراسة الميدانية حيث تبين أن مستوى الأداء المالي يتغير نتيجة تغير المراجعة الداخلية كما لا حظنا بأن الانحرافات التي تسجل في الأداء المالي للمؤسسة يتم تحديدها والكشف عنها من خلال وظيفة المراجعة الداخلية باستعمال نظام الرقابة الداخلي التابع لهذه الوظيفة، كما سجل بأن كل تحسين للأداء المالي يرجع لكفاءة المراجعين الداخليين بذات المؤسسة كما لوحظ بأن كل كفاءة وفعالية يقدمه المراجعين الداخليين داخل المؤسسة يرجع بالإيجاب على الأداء المالي الذي يتم قياسها طبقا لمؤشرات تتم مراقبتها والسهر على تحسينها بنظام الرقابة الداخلي، فمن خلال التقارير التي يصدرها كل طرف بنتائج أعمال مراجعته، وما توصل إليه من ملاحظات إيجابية وسلبية وتوصياته، يقوم مجلس الإدارة بدوره والجمعية العامة للمساهمين باتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة التي من شأنها تحقيق أهداف المؤسسة وحماية كل من أموالها وممتلكاتها .

– **الفرضية الخامسة**: يساهم المراجع الداخلي في تحسين أداء المؤسسة و ذلك من خلال تقديم النصائح والإرشادات و كذلك تبيان نقاط القوة في المؤسسة من أجل التركيز عليها و تقديم نقاط الضعف مع الحلول من أجل تفاديها في المستقبل.

أفاق البحث:

يعتبر موضوع مساهمة المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة ذا أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية نظرا لكون نتائج المراجعة الخارجية تتميز بالتأخر النسبي فهي تحدث بعد نهاية السنة المالية، مما يجعل هناك ضرورة كبيرة للمراجعة الداخلية و خاصة المالية منها لمنع كل أنواع الغش و التلاعب بالدفاتر المحاسبية عن طريق المتابعة المستمرة، و التي يقوم بها المراجع الداخلي، و منه نجد أن هذا الموضوع يمكن أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى، لذا ارتأينا طرح بعض المواضيع التي يمكن أن تكمل هذا العمل نذكر منها:

– أهمية تكامل المراجعة بمختلف مجالاتها للمساهمة في اتخاذ القرارات الإدارية؛

- واقع و أفاق المراجعة المالية في الجزائر؛

- المراجعة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

-مساهمة المراجعة في قطاع البنوك في مواجهة الاختلاسات المالية.

نتائج الدراسة

بعد ما تمت الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الميدانية والمتمثلة في :

- للمؤسسة وظيفة للمراجعة الداخلية لكن عليها إعادة النظر في التقييم الجيد لهذه الوظيفة التابعة لها، مع ضرورة قيام المؤسسة بالعمل بشكل دائم لتحسين في مستوى أدائها المالي.

_ يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة و الضعف و إبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته.

- إن الهدف الرئيس للمراجعة الداخلية يكمن في ضمان صحة البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها المؤسسة كأساس للحكم على مدى فعالية المؤسسة، كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في حماية ممتلكاتها.

- يعمل نشاط المراجعة الداخلية على اختبار مدى الالتزام بالسياسة واللوائح والقوانين الموضوعة، والمراجعة المالية للأنشطة وكافة الإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها.

_ تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية أداة إدارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة، بحيث تعمل على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، وحتى تتحقق هذه الوظيفة لابد من توفر الشروط التي تسمح لها بأداء مهامها بفعالية، ومن أهم هذه الشروط تغطية المراجعة الداخلية لجميع نشاطات ووظائف المؤسسة وكذلك تحديد الموقع الأساسي لوظيفة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة مما يجعلها مستقلة عن باقي الوظائف، إذ يجب أن يكون الشخص المكلف بأداء مهمة وظيفة المراجعة الداخلية على درجة كبيرة من النزاهة والإلمام .

_ يتمثل تقييم المؤسسة لأدائها المالي بشكل فعال بالاعتماد على جملة من المؤشرات بدل الاعتماد على مؤشر واحد، كما تعد القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى معلومات أخرى.

- مراجع الداخلي يتميز بالدراية والمعرفة الدقيقة للإيرادات والتكاليف في المؤسسة

- أن المراجعة الداخلية تقوم بإنتاج معلومات وتحليلات واقعية عن سير العمل من أجل ترشيد القرارات و السياسات العامة

التوصيات والاقتراحات:

- العمل على تكوين المراجعين الداخليين تكوينا يتلائم مع حجم مؤسسة TIFIBوالأهداف التي تسعى للوصول إليها، مع شرح وتبسيط معايير المراجعة الدولية.
- يجب على المؤسسة أن تضيف دائرة أو قسم خاص بوظيفة المراجعة الداخلية مستقل عن باقي الأقسام.
- يجب على المؤسسة أن تعمل على تقييم أدائها المالي وبشكل مستمر، وذلك لمساعدتها على تجنب الاختلالات، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤشرات المالية المناسبة للمؤسسة والتي تعطي صورة واضحة عن مركزها المالي.
- على المؤسسة الاعتماد على المؤشرات المالية منها وغير المالية، وكذلك التقارير المالية المعدة من القوائم المالية والميزانيات، في تقيم أدائها المالي .
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة، وتكون مساعدة على تقييم الأداء المالي في المؤسسة بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة على اتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة المالية وخاصة التمويلية منها، وذلك بإرساء نظام محاسبي فعال تغلب عليه الحقيقة الاقتصادية على الظاهرة القانونية.
- على الدولة منح نوع من الإستقلالية في إتخاذ القرارات.

وفي الأخير نرجو أن تكون هذه التوصيات كفيلة بتحسين نوعية المراجعة الداخلية المالية في المؤسسة وتطويرها.

الملحق رقم (1)الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج التجهيز وحدة – بسكرة –